

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر: تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

إعداد طالب

يونس مراد

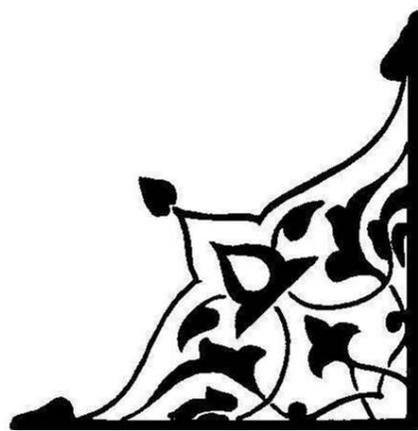
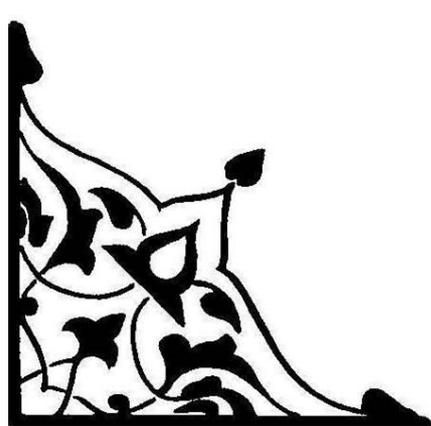
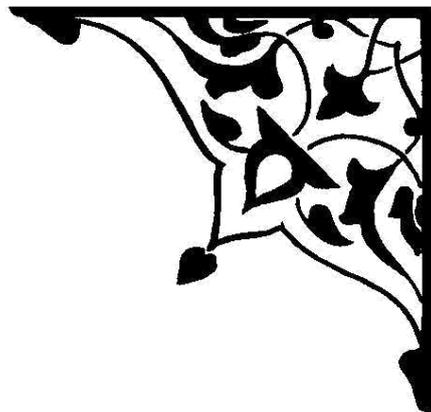
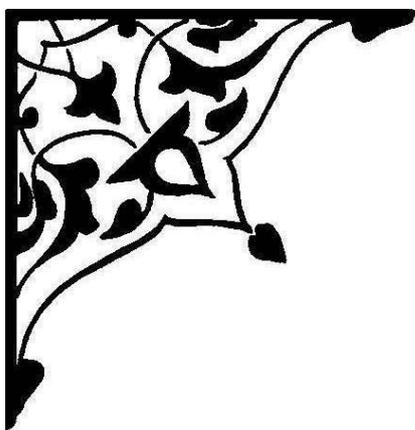
• صيفور الهاشمي

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	د- بودخدخ مسعود
مناقشا و مشرفا	جامعة جيجل	د. يونس مراد
ممتحنا	جامعة جيجل	د- حناشي إلياس

السنة الدراسية: 2020 / 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله...الذي هدانا إلى خير الأعمال...وقوى فينا بصائر الأبدان وجعلنا نعمل بكل
عنفوان... الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نشكر الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا ونحمده على فضله علينا لإتمام هذا العمل المتواضع راجين أن
ينفعنا به.

ومن مقتضيات الواجب أيضا أن نسند الفضل إلى أهله، وهذا لتقدير منا نقدم باقة من الشكر إلى الأستاذ
"يونس مراد" لأنه كان مرجعنا وموجهنا الأساسي في إعداد هذا البحث العلمي.

كما أجزل الشكر إلى السادة الأساتذة "أعضاء لجنة المناقشة" على تفضلهم بمراجعة هذا العمل وقبول
مناقشته حفظهم الله جميعا وأدام صحتهم وبارك في علمهم وأنار دربهم.

كما نتقدم أيضا بالشكر والعرفان لكل من أمدنا بمصدر أو مرجع أو ساعدنا في الحصول عليه ما أغنى
هذه المذكرة، وكذلك إلى جميع زملائنا في التخصص ولو بكلمة طيبة ودعاء صادق فجزاهم الله خيرا.

إهداء

إلى اللذين دعوتهما ذلت لي الكثير من الصعاب

والذي ووالدتي "أطال الله في عمرهما"

إلى التي قاسمتني هموم إنجاز هذا العمل وكان لها الفضل الكبير في تحفيزي للرجوع إلى عالم الدراسة

والبحت "زوجتي الكريمة حفظها الله"

إلى سندي في هذه الحياة ومصدر قوتي إخوتي الكرام جعلهم الله ذخرا لي في هذه الحياة"

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الإنجاز.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	ملخص الدراسة
أ	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للموازنة العامة	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة
8	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة
10	المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة
11	المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة
13	المبحث الثاني: مبادئ، هيكل ودورة الموازنة العامة
14	المطلب الأول: المبادئ الأساسية للموازنة العامة
17	المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة
22	المطلب الثالث دورة الموازنة العامة
25	المبحث الثالث: ماهية عجز الموازنة العامة
25	المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة
27	المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في ضوء النظريات الإقتصادية
30	المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: تحليل المؤشرات الاقتصادية ومكونات الموازنة العامة في الجزائر	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.
41	المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
46	المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

55	المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في إطار الموازنة العامة في الجزائر.
55	المطلب الأول: تبويب النفقات العامة
57	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
64	المبحث الثالث: تطور الإيرادات العامة في إطار الموازنة العامة في الجزائر
64	المطلب الأول: تعريف وتقسيمات الإيرادات العامة في التشريع الجزائري
65	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 2000-2020
68	المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
71	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: طرق علاج عجز الموازنة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2020	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: صندوق ضبط الإيرادات
74	المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات
76	المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تويل عجز الميزانية
80	المبحث الثاني: ترشيد الانفاق الحكومي
81	المطلب الأول: تعريف ترشيد الانفاق الحكومي
81	المطلب الثاني: الإجراءات التقشفية لتمويل عجز الموازنة
83	المبحث الثالث: التمويل الداخلي
84	المطلب الأول: التمويل غير التقليدي
89	المطلب الثاني: القرض السندي
92	المطلب الثالث: البدائل المقترحة
97	خلاصة الفصل
99	خاتمة
103	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
42	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	1
44	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2009-2005)	2
45	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010	3
47	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2018-2000	4
48	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2020-2000	5
49	تطور معدلات التضخم للفترة 2019-2000	6
51	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2019-2000	7
53	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2018-2000.	8
55	تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة 2019-2000	9
57	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2020-2000	10
66	أسعار البترول خلال الفترة 2020-2000	11
69	تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2019-2000.	12
76	تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2016-2000	13
88	المبلغ الذي تم ضحه خلال الفترة أكتوبر 2017 وفيفري 2019.	14
89	المبلغ الذي لم يتم ضحه في الاقتصاد من إجمالي المبلغ الذي تم طبعه	15

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	1
50	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	2
52	تطور رصيد الميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	3
58	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	4
61	تطور نفقات التجهيز للفترة 2000-2018.	5
63	تطور نفقات التشغيل للفترة 2000-2018.	6
67	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.	7
69	تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2019.	8
87	تقسيم المبلغ الذي تم طبعه خلال الفترة 2017-2019.	9

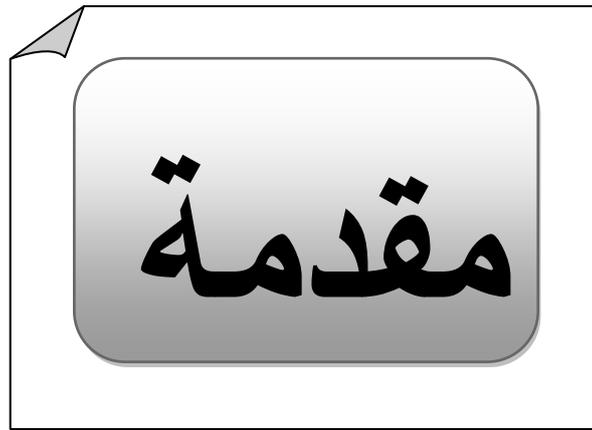
تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز ميزانيتها خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و سنة 2020 ، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري حيث يمثل حوالي 98 من إجمالي الصادرات ، مما نتج عنه عدم استقرار العوائد الناتجة عنه بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية ، وبذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لادخار عائد النفط الناتج عن الفرق بين السعر المرجعي وسعر السوق ونتيجة انهيار أسعار النفط في نهاية سنة 2014 تكلفت موارد الصندوق، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى استحداث آليات إقراض جديدة والمتمثلة في التمويل غير التقليدي، كما اتخذت الدولة تدابير وإجراءات لترشيد الانفاق الحكومي من أجل تخفيف الضغط على الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة للدولة، الموازنة العامة، صندوق ضبط الموارد، ترشيد الاتّفاق الحكومي.

Abstract

This study aims to highlight the most important mechanisms adopted by Algeria in financing its budget deficit during the period between 2000 and 2020, and considering that the Algerian economy represents about 98 of total exports, which resulted in the instability of revenues resulting from it due to the instability of oil prices in International markets, and thus Algeria resorted to the establishment of a revenue control fund to save the oil revenue resulting from the difference between the reference price and the market price and as a result of the collapse of oil prices at the end of 2014, the resources of the fund became littered, which necessitated resorting to the development of new lending mechanisms represented in unconventional financing, as well as The state has taken measures and procedures to rationalize government spending in order to relieve pressure on the public budget.

Keywords: state budget deficit, public budget resource control fund, rationalization of government spending



تعد أزمة العجز المالي في الموازنة العامة للدولة إحدى أهم التحديات الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء وأصبحت صفة شبه ملازمة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة في الاقتصاد على طرق تمويل هذا العجز فحسب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة والسياسات المالية المتبعة من خلال الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

بعد ظهور أزمة عجز الموازنة العامة للدولة في كثير من الدول وخصوص الدول النامية والعربية بسبب تزايد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وهو ما أدى إلى تزايد حجم الإنفاق العام والذي يعتبر أحد أهم مظاهر التدخل الحكومي فقد شهد معدلات نمو عالية من جهة وضعف الإيرادات عن مجارة الإنفاق العام من جهة أخرى ، حيث وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح هذا المشكل من أهم المشاكل التي تشغل بال معظم الحكومات وذلك للأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه.

وتعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منحى كبير وهذا الذي يظهر عليها من خلال ما تضعه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات قصد التقدم والدفع بعجلة النمو في إطار ما تسمح به القدرات المالية ، حيث كان الاقتصاد عرضة للتغيرات الخارجية المتعلقة بتقلبات أسعار النفط وهو ما انعكس على السياسة المالية المتبناة في الجزائر المعتمدة أساسا على حجم النفقات العامة.

فالعجز في الميزانية العامة يمثل مشكلا كبيرا للدولة حيث يخل بتوازنها الاقتصادي ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، وكل ذلك بسبب نقص الموارد المالية والتي كانت ولا تزال الجزائر تعتمد على عوائد الجباية البترولية بالدرجة الأولى ، ونتيجة انخفاض أسعار البترول بنهاية سنة 2014 أصبحت الجزائر تعاني من عجز مزمن في موازنتها مما أدى بها إلى تبني مجموعة من الآليات من أجل تمويل موازنتها وتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي:

ما هي الآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز الموازنة العامة؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات وما هو دوره في تمويل عجز الموازنة؟
2. هل تعتبر آلية ترشيد الإنفاق العام فعالة لتخفيض عجز الموازنة في الجزائر؟
3. هل سيطرة التمويل غير التقليدي كانت الحل الأفضل للحالة الجزائرية؟

فرضيات الموضوع:

من أجل مناقشة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية نقوم باختبار الفرضيات التالية:

1. صندوق ضبط الإيرادات له دور في تمويل العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر؟
2. لترشيد الإنفاق العام دور في تخفيض النفقات العامة ومنه التخفيف من العجز، وقد حقق نتائج جيدة في تمويل العجز في الجزائر.
3. لم تكن سياسة التمويل غير التقليدي الحل الأفضل لحالة الجزائر، بل كانت هناك بدائل كان من الممكن اعتمادها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تمس اقتصاد الدولة الجزائرية وهي عجز الموازنة العامة وبالتحديد العجز الهيكلي، حيث يركز على أهم السياسات لمعالجة هذا العجز والقيام بتقييمها من أجل تحقيق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها باعتبار هذا العجز يؤثر على الوضعية العامة للدولة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

أصبو من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر.
- التعرف على أهم السياسات التي قامت بها الجزائر في معالجة عجز الموازنة العامة للفترة (2000-2020).

- إبراز دور صندوق ضبط الإيرادات كأداة في تمويل عجز الموازنة.

منهج الدراسة:

من أجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بجوانبه والإجابة على هذه المواضيع ، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية الموجودة في الجداول إلى جانب تحليل الظاهرة المدروسة.

حدود الدراسة:

ككل دراسة هناك إطار مكاني وزماني للدراسة يمكن عرضها فيما يلي:

الإطار المكاني: اقتصر الإطار المكاني للدراسة على الجزائر.

الإطار الزمني: شملت الدراسة إحصائيات من تقارير وطنية ودولية ، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2020. ومن جهة أخرى أن الفترة المستهدفة شهدت صدمات وطفرات على مستوى أسعار النفط العالمية (صدمة 2008 و 2009 وأخيرا أزمة أواخر 2014).

الدراسات السابقة:

1- علي كروود، نسرين كزيز(2018): آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الوضع الراهن الذي تعاني منه الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة ، حيث تم البحث عن الآليات المعتمدة في علاج هذا العجز ، وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- يعتبر النفط في الجزائر أهم مورد لميزانية الدولة مما جعلها تعتمد بصفة كبيرة على عائداته في هندسة ميزانيتها وبرمجة إنفاقها العام.

- تعتمد إيرادات الميزانية العامة للدولة بصورة كبيرة على إيرادات الجباية النفطية، لذا فأى تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على ميزانية الدولة.

- استخدام صندوق ضبط الإيرادات لتغطية العجز في الموازنة العامة هو إجراء ناجح في المدى القصير، من هنا لجأت الجزائر إلى استحداث آليات إقراض جديدة من خلال اللجوء للتمويل غير التقليدي.

2- لحسن دردوري (2013-2014): سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة: الجزائر-تونس).

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1992-2012، حيث قام الباحث بمقارنة كل جوانب سياسة الميزانية، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- السياسات التصحيحية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس أدت إلى انخفاض نمو الإنفاق العام خلال فترة الإصلاحات وهو ما انعكس إيجابا على رصيد الموازنة العامة. اعتماد الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجات مشاريعها التمويلية ، وتسوية هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الإيرادات يلعب دورا كبيرا في تسوية وضعية الموازنة العامة للدولة واستهلاك الدين العام،
- رغم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته الجزائر منذ سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا زالت تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات الجباية البترولية، ورغم تشجيع القطاعات الأخرى إلا أن مساهمتها بيت محتشمة.

3- صبرينة كردودي (2013-2014): ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة لكن من وجهة نظر النظام الاقتصادي الإسلامي، وتوصلت الدراسة في الأخير إلى النتائج التالية:

- العامل الأول لحدوث عجز الموازنة العامة هو تزايد معدلات نمو النفقات العامة.
- العامل الثاني هو تباطؤ معدلات نمو الإيرادات العامة.
- يمكن للصكوك الإسلامية أن تكون بديلا لأدوات الدين العام التقليدية، وتكون بمثابة وسيلة لسد العجز في الموازنة العامة.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من مواجهة عراقيل أثنائ إنجازه ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا خاصة في الجانب التطبيقي ، وهي اختلاف الإحصائيات من موقع لآخر ، الأمر الذي يصعب علينا تحليل مضمون موضوع الدراسة.

يصعب علينا من بين الصعوبات التي صادفتنا هي صعوبة الوصول إلى المراجع من المكتبات الوطنية في ظل جائحة كورونا التي صعبت من مهمة البحث العلمي، بالإضافة إلى صعوبة التوفيق بين البحث والتزامات العمل خارج الجامعة.

هيكل الدراسة:

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مقدمة عامة وثلاثة فصول أساسية وخاتمة، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للموازنة العامة، أما الفصل الثاني فقد عالجنا فيه السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2020 ، كما تطرقنا فيه كذلك إلى بعض المؤشرات الحقيقية والمالية في الجزائر ، أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تناولنا فيه أهم الآليات التي اعتمدها الجزائر في تمويل عجز الموازنة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2020.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للموازنة العامة

تمهيد:

للموازنة العامة مكانة كبيرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي للدولة لأن الوسائل المالية التي تتضمنها الموازنة هي الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها ، ومن تم يعتبر عجز الموازنة العامة من أهم المسائل والقضايا التي يولي لها الباحثون اهتماما كبيرا في دول العالم المختلفة، لأن نجاح هذه الدول يقاس بمدى نجاح سياساتها المالية والاقتصادية والاجتماعية ، وبما أن السياسة المالية تعتمد أساسا على الموازنة العامة بين إيرادات الدولة ونفقاتها أي تجنب الوقوع في العجز فوجب على هذه الدول البحث عن الوسائل والأدوات المالية التي من شأنها تمويل وسد هذا العجز بأقل تكلفة وهذا حتى تضمن هذه الدول استمرار تمويل تنميتها الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

يمثل الاقتصاد الدعامة الأساسية لتنمية وتطوير الدول كونه يهتم بإدارة واستغلال الموارد المتاحة بغية إشباع الحاجيات المتزايدة ، ومنه نجد أن لكل دولة موازنة خاصة بها تجمع فيها مختلف الإيرادات والنفقات العامة لها، إذ تعتبر الموازنة العامة أداة الحكومة في تنفيذ خطط التنمية الشاملة ، فحجم الموازنة وهيكلها يؤثران على الأداء الاقتصادي ويتأثران به، لذلك شكلت متغيرات الموازنة أدوات السياسة المالية للحكومة (كالضرائب النفقات بنوعها الجارية والاستثمارية، الدين العام) التي تسعى إلى تحقيق مرحلي للأهداف العامة لخطط التنمية على اختلاف أنواعها و آجالها .

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة

تدوّن إيرادات الدولة ونفقاتها في وثيقة تسمى بالموازنة العامة للدولة وهي بمثابة المحور الذي تدور حوله أعمال الدولة، ومع تطور الموازنة العامة للدولة تعددت مهامها وأنواعها.

أولاً: نشأة الموازنة العامة

كانت الأمم و الحضارات القديمة في العصور الوسطى تقوم بجباية الأموال و انفاقها دون إتباع أي أسس أو قواعد كما هو الآن، و قد بدأت عملية ضبط أجزاء الموازنة العامة وهي الإيرادات ومن تم النفقات في بريطانيا سنة 1773 م ، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب و يطلب منها أن تحصل على اعتماد مسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الإنفاق العام، و بقي الوضع على هذا الشكل لفترة طويلة من الزمن امتدت إلى مائة عام، بعدها طلب البرلمان من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة وأصبح يراقب ويحاسب على إنفاق المال العام، ثم اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820 م وتبعها في ذلك روسيا سنة 1836 م ومصر سنة 1880م، وعلى الرغم من امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية العظمى في عصرنا الحالي فإنها لم تطبق مبدأ الموازنة السنوية إلا في عام 1920م ومن ثم اتسع انتشاره في كل الدول ¹.

¹ طارق الحاج ، المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2009، ص 22.

كما كان لوظيفة الدولة دور هام في تحديد مفهوم الموازنة العامة حيث اقتصر دور الدولة في الفكر التقليدي على الأمن والدفاع والقضاء وترك التوازن الاقتصادي يتحقق من خلال قوى السوق دون تدخل الدولة، ومع تطور دور الدولة في المجتمع بالانتقال من دور الوسيط إلى دور المحرض للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية بكافة أشكالها أدى ذلك إلى اتساع مفهوم الموازنة العامة فأصبح يأخذ اتجاهها وأبعادا لم تكن في الحسبان من قبل فأصبحت الموازنة ترجمة للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة في الدول من جهة، وتعبّر عن الخيارات والبدائل التي تقوم عليها السياسة المالية والنقدية للدولة من جهة أخرى.¹

ثانيا: تعريف الموازنة العامة:

تعنى كلمة الموازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة ، المقابلة ، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ، ويقال في لغة العرب وازن بين الشيء موازنة وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة.²

كما تعرف "الموازنة العامة بكونها برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".³

وتقوم الموازنة على " التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض النشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة تحقيقا لأهداف المجتمع خلال مدة محددة من الزمن".⁴

وكذلك تعرف الموازنة العامة أيضا بأنها: "بيان تقديري لنفقات الدولة وإيراداتها عن مدة زمنية محددة غالبا ما تقدر بسنة ترصد في وثيقة تعرض على السلطة التشريعية لإجازتها".⁵

¹المهاني، محمد خالد، "الموازنة العامة للدولة في سورية: الواقع والأفاق"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد 16، دمشق، 2000، ص 10.

²محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 3.

³أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2008، ص 89.

⁴مجددي شهاب، أصول الاقتصاد العام للمالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 47.

⁵غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص 207.

نستخلص من هذه التعاريف أن الموازنة العامة وثيقة معتمدة من السلطة التشريعية تعبر عن تقديرات رقمية للإيرادات والنفقات العامة لفترة مقبلة عادة سنة .

المطلب الثاني: خصائص الموازنة العامة:

تتميز الموازنة العامة بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها فيما يلي :

أولاً: الموازنة العامة عمل إداري :

تتضمن الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية التي تتخذها الحكومة لتنفيذ سياستها المالية ، فالموازنة العامة من الناحية الإدارية والتنظيمية تعد بمثابة خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية من أجل سلامة التنفيذ وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب.¹

وبالتالي فالموازنة العامة تعتبر عملاً إدارياً، سواء من حيث الشكل أو الموضوع، حيث أنها تنظم عمل السلطة التنفيذية لتحقيق برنامج النفقات والإيرادات العامة خلال فترة محددة.²

ثانياً: الموازنة العامة وثيقة تقديرية :

تتضمن الموازنة العامة توقعاً لأرقام الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية وكذلك النفقات العامة التي من المقدر أن تصرفها لإشباع الحاجات العامة ، وكل ذلك يتم خلال فترة مالية مستقبلية اتفق على أن تكون سنة ، فالموازنة العامة تستند إلى مجموعة من التنبؤات و الافتراضات والتقديرات والاجتهادات التي تتداخل خلالها المعطيات المؤكدة مع المعطيات غير المؤكدة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية.³

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2007، ص275.

² يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص232.

³ لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، سنة 2001،

ثالثاً: الموازنة العامة وثيقة قانونية :

تصدر الموازنة العامة بقانون يدعى بقانون المالية السنوي بحيث لا بد أن توافق عليه السلطة التشريعية في كل سنة حتى تكتسب الموازنة العامة الصبغة القانونية ، وبما أن السلطة التشريعية هي ممثلة الشعب والمسؤولة عن حماية مصالحهم فمن المنطقي أن تعرض تلك الموازنة وما تتضمنه من السياسات والبرامج التي تلتزم الحكومة القيام بها على السلطة التشريعية ، لتقوم بدراستها ومناقشتها ، وبالتالي التأكد من سلامة السياسات والبرامج المخصصة لها وقدرتها على تحقيق مصلحة المجتمع.¹

رابعاً: الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع :

تعتبر الموازنة العامة أداة هامة و أساسية لتحقيق أهداف الدولة ، هذه الأهداف التي تختلف من دولة لأخرى تبعاً لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي ودرجة تطورها وظروفها ومواردها واحتياجاتها فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية يمكن الوصول إليها وتحقيقها من خلال الموازنة العامة ، وإذا أردنا التعرف على التوجه العام لأي حكومة ما علينا إلا أن نستعين ببند الموازنة العامة من إيرادات ونفقات سواء من حيث الأرقام المالية الواردة فيها أو من خلال تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق.²

المطلب الثالث: أنواع الموازنات العامة

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل وعرف المفكرون وميزوا عدة أنواع منها:

أولاً : موازنة البنود (الموازنة التقليدية)

تعتبر الموازنة التقليدية أقدم أنواع الموازنات ولا زالت مسيطرة على معظم موازنات دول العالم ومنها العراق وتعد هذه الموازنة على أساس تقدير النفقات وفقاً لبنود يمثل كل منها نوعاً من أنواع الصرف ، لذلك فإن مدخلاتها تعتبر أنواع المصروفات وتوزع على أساس الوحدات المنفذة ، كما تهدف هذه الموازنة

¹ حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص443.

² طارق الحاج ، المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 160.

إلى فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام ، ولا يهتم المفهوم الرقابي هذا في مثل هذه الموازنات بالتخطيط وإعداد البرامج كأساس يحكم هيكل الموازنة العامة.¹

ثانيا: موازنة الأداء والبرامج:

يعتبر هذا الأسلوب اتجاها متطورا في إعداد الموازنات، حيث تركز موازنة البرامج والأداء على قيمة الأعمال والأنشطة المنجزة للتعرف على كفاءة المستويات الإدارية التنفيذية ، وتعرف هذه الموازنة بأنها مجموعة الأهداف التي يجب على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحقيقها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لذلك ، وتعتمد موازنة الأداء والبرامج على المخرجات المراد الوصول إليها والأهداف المطلوب تحقيقها وأثرها على المجتمع ، كما تساعد في توفير البيانات التي تحدد طبيعة وماهية المخرجات وتكلفتها المالية مع ربطها بالمنفعة التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها ، وبالتالي تكون قرارات توزيع الموارد مدعمة بالبيانات اللازمة.²

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة

ظهرت هذه الموازنة لمحاولة القضاء على سلبيات موازنة البرامج والأداء ، حيث تحول الاهتمام إلى الإدارة العليا من أجل مساعدتها على أداء وظائفها التخطيطية واتخاذ القرارات ، وبذلك أصبح اهتمام الموازنة مركز على محاولة ربط السياسة والاقتصادية للدولة بخطة اقتصادية من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة من أجل تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للحكومة ، وقد ساعدت هذه الموازنات في تطور الأساليب العلمية في مجال اتخاذ القرارات والمعلومات.³

¹ حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2002، ص106.

² عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة العامة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996.2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص45.

³ جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص204.

رابعاً: الإدارة بالأهداف

هي المرحلة الرابعة في تطور الموازنة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بعنصر الكفاءة الإدارية والتخطيط وتقييم الأداء، وتستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصير المدى وهو يقوم بقياس الإنتاجية وتقييم الأداء على وضع مؤشرات لقياس فعالية البرامج.¹

خامساً: الموازنة الصفرية

تعتبر هذه الموازنة من أحدث الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة باعتباره أحد الأساليب المستخدمة في تحليل مشاكل الإدارة المالية والموازنة العامة، ويتم بموجبها إعداد مشروع الموازنة العامة في صيغته النهائية على أساس التقييم لجميع البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة فيها، سواء كانت هذه الموازنة تشمل على برامج ومشروعات ونشاطات جديدة أو مشروعات ونشاطات قائمة فعلاً.

إن عمليات الموازنة الصفرية تتضمن تحليلاً وتقييماً كاملاً للقرارات الخاصة بكل وحدة تنظيمية يدخل ضمن اختصاصها تنفيذ برنامج أو نشاط معين وتوفير البيانات والمعلومات الكافية التي تساعد جهاز الموازنة من تقييم كفاءة المشروعات والأنشطة مقارنة بالمشروعات والأنشطة البديلة المقترحة وإيجاد الطرق المناسبة لإنجاز هذه المشروعات والأنشطة.²

المبحث الثاني : مبادئ، هيكل ودورة الموازنة العامة

لقد أصبحت الموازنة العامة أداة اقتصادية هامة يمكن بواسطتها استقراء مختلف سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. ويتوقف ذلك على طبيعة هيكلها ومدى وضوح جوانب هيكلها التنظيمية المختلفة، وعلى مدى تقيد الحكومة بقواعد ومبادئ محددة لا يجوز لها تجاوزها، وللموازنة العامة مبادئ ودورة تتكون من مراحل متعاقبة زمنياً ومتداخلة مع بعضها البعض.

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

² مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 224.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للموازنة العامة.

يحكم عملية إعداد الموازنة مبادئ عامة لا بد أن يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الموازنة العامة للدولة ، وهذا بغية تحقيق بعض أهدافها كالتحديد الدقيق لمصادر الإيرادات العامة ومختلف أوجه النفقات العامة وتتمثل أهم مبادئ الموازنة العامة فيما يلي:

أولاً: مبدأ السنوية:

تقتضي هذه القاعدة أن تكون فترة عمل الموازنة العامة لمدة عام وتحديد مدة الموازنة ضروري لاكتسابها صفة الدورية حتى يتحقق الإشراف البرلماني على أعمال الحكومة كي يتسنى لممثلي الشعب الإطلاع على الخطة التي سوف تنتهجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذ تلك الخطة ، ولعل من أهم الأسباب والاعتبارات التي تبنى عليها قاعدة السنوية ضمان الدقة في وضع التقديرات وفعالية التخطيط الاقتصادي وتخفيف العبء الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الموازنة ومن ذلك إيجاد تنسيق بين الموازنة العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى، وتختلف بداية السنة المالية من دولة لأخرى فمثلا في فرنسا تتوافق السنة المالية والسنة المدنية إذ تنفذ الموازنة العامة ما بين 01 جانفي و31 ديسمبر من كل سنة ، أما بريطانيا ، اليابان، كندا فالسنة المالية تبدأ من 01أفريل ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتبدأ في 01 أكتوبر، وتعود أسباب اختيار السنة كفترة زمنية قياسية للموازنة العامة إلى ما يلي: ¹

- ✓ صعوبة التقدير والتنبؤ بإيرادات الدولة ونفقاتها إذا كانت لفترة طويلة أي أكثر من سنة واحدة.
- ✓ ان إطالة فترة الموازنة لأكثر من سنة يقود إلى ضعف الرقابة عليها.
- ✓ ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية على كافة المواسم والمحاصيل والسنة هي الفترة الزمنية التي يتوفر فيها هذا الشرط .

¹ محمود حسين الوادي ، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، دار المسيرة، عمان، 2000 ص 164.

ثانيا: مبدأ الوحدة

يعنى هذا المبدأ ضرورة أن تقدم جميع النفقات و الإيرادات العامة المقدره (أو المتوقعة خلال العام المقبل) في وثيقة واحدة أي أن تجمعها موازنة واحدة ولو تعددت أجزائها أو مجلداتها ، تقدم هذه الوثيقة إلى البرلمان باعتباره السلطة المختصة باعتماد الموازنة العامة للدولة .

يهدف من إظهار الموازنة العامة في صورة موحدة لكافة عناصر الإيرادات والنفقات ما يلي: ¹

- ✓ سهولة عرض الموازنة وتوضيحها للمركز المالي ككل .
- ✓ تجنب الفاحص أو الباحث إجراء التسويات الحسابية التي يستلزمها الأمر لدراسة أو فحص الموازنة العامة للدولة مثل تجميعه لعناصر المصروفات والإيرادات المختلفة .
- ✓ إن وضع كافة الإيرادات وأوجه إنفاقها تحت نظر السلطة التشريعية تسهل عليها مهمة ترتيب الأولويات للإنفاق العام للدولة ككل .

ثالثا : مبدأ الشمولية

يراد بهذا المبدأ أن تشمل وثيقة الموازنة العامة كافة تقديرات النفقات والإيرادات دون إجراء مقاصة بينهما، ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية ومالية.² فلا يجوز تخصيص إيراد لنفقة ، ويجب أن تتضمن الموازنة جميع مصادر الإيرادات العامة بالاسم والمبلغ ومهما كان هذا المصدر وبنفس الوقت يجب أن تظهر بالاسم والمبلغ جميع لأوجه الإنفاق ، هذا المبدأ يظهر حقيقة المركز المالي للدولة ويسهل المراقبة على المال العام من حيث جباية الأموال أو إنفاقها ولا يستطيع أي كان أن يجني مالا عاما أو ينفق مالا عاما دون إذن مسبق من السلطة التشريعية.

ويستلزم تحصيل الإيرادات العامة القيام ببعض النفقات ولذلك توجد طريقتان لتقدير النفقات والإيرادات فالأولى هي طريقة الموازنة الصافية والتي يتم عمل مقاصة بين الإيرادات والنفقات عن بند معين ، ثم إدراج المبلغ الصافي فقط ، أما الطريقة الثانية التي تعبر عن مبدأ الشمول فتؤدي إلى إدراج

¹حسين مصطفى حسين،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2001 ، ص77، ص 78.

²عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط1، مطابع جامعة الملك سعود، 1992، ص414.

كافة النفقات العامة وكافة الإيرادات العامة دون إجراء مقاصة بينهما ، ومن ثم يدرج كل إيراد وكل نفقة للمرفق العام . مهما صغر في الموازنة العامة.¹

والمعتمد حالياً في معظم الدول هو مبدأ شمولية الموازنة لا مبدأ " الموازنة الصافية " لأن لهذا المبدأ الأخير مساوئ عديدة ومنها أنه يساعد على إخفاء قسم كبير من النفقات والإيرادات عن السلطة التشريعية، ومنها أيضاً أنه يسهل أمام الحكومة فرص التبذير.²

رابعاً: مبدأ التخصيص.

يقصد بها عدم تخصيص أية موارد مقيدة في الموازنة لأوجه محددة في الإنفاق ، ولكن يتم تجميع الموارد العامة في جانب والاستخدامات العامة وفي الجانب الآخر للسنة المالية المحددة ، ويعمل هذا المبدأ على تحقيق شمولية الموازنة وإذا ما تم ربط إيراد معين لينفق في اتجاه معين فإن ذلك سيؤدي إلى التقيد والتحكم في مستوى الخدمات المقدمة.³

خامساً: مبدأ التوازن.

يقصد بمبدأ توازن الموازنة العامة في الفكر التقليدي تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة ، وبالتالي لا تحقق الموازنة مبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة ، والسبب الذي جعل مبدأ التوازن ذو أهمية في الفكر المالي التقليدي كونه مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرار الثقة في مالية الدولة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.⁴

غير أنه مع اتساع نطاق الدولة ، ازدادت درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهرت المالية الحديثة ، وأصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية ، تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث يمكن زيادة النفقات العامة أو الحد منها ورفع أسعار الضرائب أو تخفيضها ، وعقد القروض وسدادها تبعا لأوضاعها العامة، ونتيجة لذلك فقدت

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص90.89.

² فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص522 .

³ المليجي، إبراهيم السيد، " المحاسبة في الوحدات الحكومية" ، دار الإشعاع، الإسكندرية، ط1 ، 2002، ص28.

⁴ طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص169 .

قاعدة توازن الموازنة العامة صفتها وأصبحت الموازنة تنظم بفائض أو عجز وأحياناً بتوازن وفقاً لما يحققه توازن الاقتصاد القومي ككل.¹

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة

يقصد بهيكل الموازنة الجوانب التنظيمية لإطار الموازنة العامة وتقسيماتها وتبويباتها وطوق جدولتها البيانات المعروضة فيها، وقد تعددت هياكل الميزانيات باختلاف الاتجاهات والأساليب التي تتبناها أنظمتها لذا يعتبر اعتماد هيكل ملائم للموازنة من الخطوات المهمة التي يجب اتخاذها بغية الوصول إلى إعداد جيد للموازنة العامة، ويمكن توضيح هيكل الموازنة من خلال التعرض لمفهوم النفقات العامة والإيرادات العامة.

أولاً : ماهية النفقات العامة وتقسيماتها.

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات العامة ، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولاً الحاجات العامة التي يجب عليها القيام بإشباعها ، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها، هذه المبالغ الضخمة هي ما يطلق عليها "النفقات العامة".²

1- تعريف النفقة العامة:

هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام لتحقيق نفع عام، ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر:

- النفقة العامة مبلغ نقدي .
- النفقة العامة يقوم بها شخص عام .
- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام .

¹ محمد طاعة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص182 .

² خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص49 .

2- تقسيمات النفقة العامة

يتضمن تقسيم النفقات العامة دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها إلا أن هذا التقسيم في مجمله النظري والتطبيقي يستند إلى تقسيمين وهما :

2-1- التقسيمات الاقتصادية أو العلمية للنفقات العامة:

يعتبر التصنيف الاقتصادي أهم هذه التصنيفات نظرا لاعتباره معيار حديث ومتطور يتماشى والظروف الاقتصادية، ووفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها :

أ . معيار طبيعة النفقة: يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

- **النفقات الحقيقية :** وتشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية (الأرض العمل ، رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة، حيث أن الدولة من وراء إنفاقها تنتظر الحصول على خدمات ومنافع مباشرة.¹

- **النفقات الحكومية التحويلية:** هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة بهدف نقل الدخل من فئة اجتماعية إلى أخرى لتحقيق أهداف معينة ليس دائما اقتصادية مثالها: الإعانات الاجتماعية أو إعانات البطالة.

ب . معيار دورية النفقة الحكومية : يتم تقسيم النفقات العامة إلى نوعين هما :

- **النفقات الجارية (العادية):** تشمل النفقات التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي ، زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات وتشمل الرواتب والأجور وفواتير المياه والكهرباء وغيرها.

- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة، بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة وكمثال عن ذلك النفقات الحربية ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية.

ج . معيار الهدف من النفقة: نميز بين ثلاث مجموعات رئيسية للنفقة العامة كما يلي:

¹ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2006 ، ص66.

- **النفقات الإدارية:** هي تلك المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.
- **النفقات الاقتصادية :** وتتضمن الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية التحتية وزيادة كفاءة الاستثمار العام .
- **النفقات الاجتماعية:** يغلب على هذه النفقات الطابع الاجتماعي وتكون موجهة في أغلبها إلى الدخل المتدنية وأهمها تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة والإسكان.

2-2- التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العامة

يقصد بها تلك التقسيمات التي تتبناها الموازنات العامة للدول المختلفة استنادا إلى الاعتبارات الواقعية أو العملية، ويشتمل هذا التقسيم على:

أ . **التقسيم الإداري :** يتم تقسيم النفقات العامة بما يتلاءم مع الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة ، فمثلا يتم تقسيم النفقات العامة إلى عدد من الأقسام ، حيث يخصص كل قسم لجهة إدارية معينة ، هذا الأخير يقسم إلى عدة فروع إنفاقية والتي بدورها تقسم إلى عدد من البنود الإنفاقية حيث يخصص كل منها لوحدة إدارية أقل في مستواها التنظيمي داخل الهيكل التنظيمي للوحدة.¹

ب . **التقسيم النوعي:** وفق هذا النوع يتم تقسيم النفقات المدرجة بالموازنة العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام.

ج . **التقسيم الوظيفي:** يهتم بتقسيم النفقات العامة حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، حيث تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف لتحقيق نفس الغرض في قسم واحد، حتى ولو كانت موزعة على عدة مصالح.

¹ محمد طاقة ،هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص 38. 39.

ثانيا: الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة من أهم العناصر التي تعتمد عليها الدول في السيطرة على سياساتها المالية، فكل دولة تعتمد على مصادر مختلفة ومتنوعة من الإيرادات التي تعتمد عليها لتغطية نفقاتها المتزايدة، وسنتطرق إلى أهم الإيرادات.

1- تعريف الإيرادات العامة

هي المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها¹.

ويمكن تعريفها أيضا بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية².

2- تقسيم الإيرادات العامة:

تقسم الإيرادات العامة إلى عدة تقسيمات أهمها:

1-2- الإيرادات العادية: وهي تلك الإيرادات التي تتكرر وتدرج تقديراتها في نظام الموازنة العامة

سنويا، وتستخدم لتمويل النفقات العامة وتضم هذه الإيرادات الدورية ما يلي:³

أ. الإيرادات الاقتصادية: في عصرنا أصبحت الدولة تمتلك المشروعات التجارية والصناعية الكبرى بالإضافة إلى الملكية المختلطة بينها وبين الخواص، حيث أن الدولة قديما كانت ممتلكاتها تتعدى

¹ د. خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة (في الاقتصاد الإسلامي)، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 44.

² غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية. عرض تجارب دولية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017 ص 18.

³ د. محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2008، الطبعة الثانية، 2011، ص 316.

الأراضي الزراعية والجسور والغابات والمناجم والمحاجر وغيرها وتنقسم ممتلكات الدولة إلى ممتلكات عامة وخاصة وتضم :

• **الممتلكات العامة:** ويقصد بها الأموال التي تملكها الدولة والتي تكون خاضعة لأحكام القانون العام تخصص للنفع العام، حيث تحتفظ الدولة بهذه الممتلكات من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، ومثال هذه الممتلكات الموانئ، الحدائق العامة، الطرق.. الخ ، والقاعدة التي تحكم الممتلكات العامة هي مجانية الانتفاع ، لكن مع إمكانية فرض رسوم رمزية من أجل تنظيم الانتفاع بهذه الممتلكات ، والهدف الرئيسي من فرض رسوم على الانتفاع هو تنظيم استعمال الأفراد لهذه الممتلكات وليس الهدف من ذلك الحصول على إيراد ، ومنه يمكن القول أن الممتلكات العامة ليست مصدرا رئيسا من مصادر الإيرادات العامة للدولة.¹

• **الممتلكات الخاصة:** وتضم:

✓ **الدومين العقاري :** ويطلق ذلك على كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر ، الطرق والسدود والجسور وغيرها من الممتلكات العقارية العامة للدولة .

✓ **الدومين التجاري والصناعي :** ضم المشروعات التجارية والصناعية التي تملكها الدولة وتديرها بنفسها وتدر هذه المشروعات إيرادات مالية تعتبر مصدرا من مصادر الإيرادات العامة .

✓ **الدومين المالي :** يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم ، السندات المملوكة للدولة التي تحصل على أرباح بفوائد تعد ماليا ضمن إيرادات أملاك الدولة .

ب . **الإيرادات السيادية :** هي التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد ومن أهمها :

• **إيرادات الرسوم :** يعرف الرسم بأنه مبلغ مالي يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو إلى أية سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تقوم بها السلطة العامة لصالحهم، يتطلب الرسم موافقة السلطة التشريعية.²

¹ الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر. تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2013 . 2014، ص 63.

² .خليفة عيسى، مرجع سبق ذكره، ص45.

• **إيرادات الضرائب :** الضريبة هي التزام نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقاً لقدراتهم التكلفة بصفة نهائية بدون مقابل قصد المساهمة في تغطية الأعباء العامة.¹

تنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، حيث تضم الضرائب المباشرة ضرائب على الدخل، ضرائب على رأس المال أما الضرائب غير المباشرة فتضم: الضرائب على الاستهلاك ، الضرائب على التداول .

2-2- الإيرادات غير العادية: يطلق عليها أيضاً غير الدورية أو الاستثنائية وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في ظروف غير عادية ولا تتكرر بصفة دورية كل سنة مثل: القروض أو الإصدار النقدي... الخ

• **القروض العامة:** تعرف بأنها مبالغ نقدية أو عينية تفرضها الدولة أو من يمثلها لمواجهة نفقات عامة استثنائية غير عادية، مع الالتزام مضافاً إليها فوائد طبقاً لشروط القرض. تنقسم القروض إلى:

✓ **من ناحية حرية الأفراد في الاقتراض:** تنقسم إلى نوعين وهما القروض الإجبارية والقروض الاختيارية.

✓ **من ناحية النطاق الإقليمي:** تنقسم إلى قروض خارجية وقروض داخلية .

✓ **من ناحية الزمن:** تنقسم إلى قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.

• **الإصدار النقدي الجديد :** تلجأ إليه الدولة لتمويل العجز في موازنتها العامة ، وهو أسلوب تمويل يتسبب في إحداث تضخم بالإضافة إلى موارد أخرى تتمثل في فوائض الهيئات الاقتصادية العامة وكذلك الأثمان العامة والتي تدل على ما يدفعه الفرد للدولة مقابل خدمة يحصلون عليها ، مثل خدمات البريد والمياه وغيرها.²

المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة.

الموازنة العامة عملية سنوية متكاملة المراحل ، تبدأ بمرحلة الإعداد والتحضير مروراً بمرحلتين الاعتماد والتنفيذ وانتهاءً بمرحلة المراجعة والرقابة ، بحيث تتكامل الموازنة العامة مع عملياتها السنوية

¹ غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² لحسن درديوري، مرجع سبق ذكره، ص 86 . 87.

الأخرى في إطار حركة النشاط الاقتصادي العام،¹ وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بإجراءات وتدابير خاصة بكل مرحلة وتقوم بذلك جهات متخصصة تعمل وفق إطار قانوني معين .

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير

ويقصد بمرحلة الإعداد والتحضير وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد وبالتقدير لما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت فينتج عن ذلك آثارا سلبية كان يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد.²

وقد جرى العرف أنه في معظم دول العالم تتولى هذه العملية السلطة التنفيذية إلا أنه لم يتم تحديد الشخص المسؤول الذي يتولى هذه المهمة وحدود سلطته،³ وبصفة عامة يمكن القول أنه في جميع الدول التي تتوفر على برلمان يرجع تحضير الموازنة العامة إلى وزير المالية نظرا للطبيعة الفنية للمشاكل التي تطرحها المالية العامة . تبدأ عملية الإعداد من الوحدات السفلى وتنتهي إلى الوحدات الأعلى (الوزارات) ، والتي ترفعها إلى وزارة المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة تقديرات الموازنة العامة وعرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها.⁴

ثانياً: مرحلة الاعتماد أو المناقشة

تكون هذه المرحلة في كافة دول العالم الحديث من اختصاص السلطة التشريعية التي تمارس بدورها الرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة) ، وتكون أولى خطوات الاعتماد بعد تقديم الموازنة بشكلها النهائي من قبل وزير المالية حيث يقوم بإلقاء مشروع الموازنة العامة على السلطة التشريعية (البرلمان أو مجلس الشعب) موضحاً أهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة ومدى ملائمة الموازنة لذلك وليس بالضرورة إذا ما عرضت الموازنة العامة على السلطة التشريعية أن يتم اعتمادها فيمكن أن يتحقق ذلك ويتم إصدار قانون الموازنة ويمكن أن يتم رفضها أو إدخال بعض التعديلات عليها ، وهنا لا بد من موافقة السلطة التنفيذية وهي الجهة المسؤولة عن إعداد وتحضير الموازنة يأتي ذلك من منطلق أن

¹لعمرارة جمال، " مداخل الموازنة العامة للدولة"، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، الجزائر، 2002 ، ص13 .

²خبابة عبد لله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص264 .

³luc saidj, Finances publiques, 3eme édition, édition Dalloz, paris, 2000,P1

⁴خبابة عبد لله، مرجع سبق ذكره، ص 264.

السلطة التشريعية تمثل الشعب وبالتالي تتركز أهدافهم على إرضاء ناخبهم بزيادة الإنفاق ولكن في المقابل فإن الحكومة عند إعدادها للموازنة راعت الوضع المالي و الاقتصادي للدولة وعليه جاءت موافقة السلطة التنفيذية على التعديلات شرطاً لقبولها لأنها الأكثر دراية بإمكانيات الدولة والتزاماتها.¹

ثالثاً: مرحلة تنفيذ الموازنة

وفي هذه المرحلة تلتزم الحكومة بما تم اعتماده في الموازنة العامة فلا يجوز تجاوز البنود المعتمدة إلا بعد الرجوع للسلطة التشريعية لاعتماد التجاوز قبل تنفيذه، وتشمل عملية تنفيذ الموازنة:²

- أ- عمليات تحصيل الإيرادات التي أجزت جبايتها، وتسمى هذه العملية بعملية تحصيل الإيرادات.
- ب- عمليات تنفيذ النفقات التي اعتمدت لها أموال، وتسمى هذه العملية بعملية صرف النفقات.

رابعاً: مرحلة المراجعة والرقابة والحساب الختامي:

تعد هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها الموازنة العامة للدولة ، للتأكد من أن تنفيذها قد تم على الوجه المحدد له، ويوجد في كل وزارة أو إدارة حكومية مصلحة خاصة للرقابة على الإنفاق كما أن هناك رقابة خارجية تمارسها جهة مخولة قانوناً ، ذات سلطة وحصانة مناسبة وغالباً ما تتولى هذه المهمة الرقابية أجهزة متخصصة.³

المبحث الثالث: ماهية عجز الموازنة العامة في ظل النظريات الاقتصادية

في ضوء تنامي الدور الذي أصبحت تلعبه الحكومات في النشاط الاقتصادي ، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة نحو التزايد في مختلف دول العالم ، ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه وبخاصة بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات خطيرة باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة، ما زاد في خطورة الأمر أن هذا العجز أصبح سمة هيكلية بمعنى أنه غدى صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي وأنه أصبح ذا ميل طويل الأجل ولا علاقة له بأحوال الدورة الاقتصادية .

¹الحاج طارق، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 175.

²محمد عبد الفتاح ياغي، مبادئ الإدارة العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 400.

³محمد قاسم القريوتي، مقدمة في الإدارة العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 267.

لهذا يعتبر عجز الموازنة العامة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كافة دول العالم المتقدمة والنامية، كما أنه ينظر لعجز الموازنة العامة كأحد المحاور الأساسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة.

أولاً: تعريف عجز الموازنة العامة.

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهم هذه المفاهيم ما يلي :

- ✓ عجز الموازنة العامة للدولة هو تلك الحالة التي يكون فيها الإنفاق العام أكبر من الإيرادات العامة حيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات.¹
- ✓ ويعرف " انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة".
- ✓ "عجز الموازنة هو عبارة عن رصيد موازني سالب بحث تكون نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها".²

ومنه يمكن استنتاج تعريف عجز الموازنة بأنه عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة كنتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.

ثانياً: أنواع عجز الموازنة العامة

هناك عدة أنواع للعجز في الموازنة العامة وهذا ما يمكن تناوله في الآتي:

¹ كركودي صبرينة، تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (توظيف . القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة بسكرة، العدد 13 جوان 2013، ص 296.

² لحسن دروري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 13 ديسمبر 2013، ص 104.

• العجز الجاري

يعبر العجز الجاري عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس هذا النوع من العجز بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات العامة لكل الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة، بمعنى آخر هو ذلك الفرق بين الإنفاق العام الجاري والإيرادات العامة الجارية . ويهدف هذا المقياس إلى التعرف على احتياجات القطاع الحكومي من الموارد التي يجب تمويلها بالاقتراض.¹

• العجز الشامل

هو عبارة عن العجز بالمفهوم التقليدي " الفرق بين الإنفاق الحكومي والإيراد الحكومي مستثنى من ذلك المديونية حيث أن العجز الشامل يقدم مفهوماً أوسع ، إذ أنه يضيف إلى الجهاز الحكومي المؤسسات الحكومية الأخرى مثل الهيئات المحلية والهيئات اللامركزية ومشاريع الدولة العامة، وعليه يتمثل العجز بهذا المقياس بالفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية والقطاع العام ومجموع النفقات الحكومية والقطاع العام".²

بمعنى أن هذا العجز يجب تغطيته باقتراض جديد ، فضلا عن ذلك هذا العجز يعطينا صورة أكثر شمولية لنشاطات جميع الكيانات الحكومية على أن لا يقتصر الأمر فقط على الحكومة المركزية والتي تمثل فقط جزء من تلك الكيانات .

• العجز التشغيلي

ويسمى أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم ، ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين (للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم،³ وعليه يطالب الدائنون بأقساط ديونهم والفوائد من خلال ربطها بتطورات الأسعار بحيث يتم تعويضهم عن أي خسارة ناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، لأن التضخم يؤثر على القيم الأصلية للديون بالانخفاض، ويتم ذلك من خلال رفع قيمة الفوائد بحيث تصبح

¹الحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص159.

²الحسن دردوري، مرجع نفسه، ص159.

³كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2013/2014، ص171.

كافية لإجراء ذلك التعويض، ويمكن مشاهدة ذلك بوضوح في بعض الدول التي عملت على رفع أسعار الفائدة وذلك وفقا لمعدلات التضخم القائمة .

• العجز الهيكلي:

يكون هذا العجز عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصورة مستمرة والسبب في ذلك يعود إلى عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن القدرة عن الاقتصاد الكلي ككل بجميع مصادره.¹ و بالإمكان التخفيف من هذا العجز الهيكلي من خلال وسيلتين هما :

- ✓ تخفيض النفقات العامة: ويعني ذلك تخفيض معدل الزيادة في الإنفاق الحكومي على أن لا يتم ذلك بطريقة عشوائية، بل يكون التخفيض على المؤسسات القليلة الإنتاجية والتركيز على المؤسسات ذات الإنتاجية العالية بما يتوافق مع السياسات المالية.
- ✓ زيادة الإيرادات العامة: وتعتبر هذه الوسيلة نتيجة حتمية للنتائج الناشئة من تخفيض النفقات العامة، حيث يترتب عن زيادة الإنتاجية والنفاق الحكومي زيادة الدخل القومي، ومن ثم زيادة الجزء المقطوع من الدخل لتغطية الإنفاق العام الذي يكون أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص بسبب الخلل في التنظيم.²

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة في ضوء النظريات الاقتصادية

لقد اختلفت الآراء حول عجز الموازنة العامة للدولة باختلاف الفكر الاقتصادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، وسوف نتناول موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي والرأسمالي ثم الفكر الاشتراكي والإسلامي.

أولا : عجز الموازنة العامة في ضوء النظرية الكلاسيكية

جاءت المدرسة الكلاسيكية على فكرة توازن الميزانية العامة، مؤكدة على احترامها وعدم الخروج منها مطلقا ، وذلك على اعتبار أن حالة التوازن المالي تعكس حسن استخدام الحكومة للأموال العامة

¹ كرودي صيرينة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

² عبد الحسين خليل الغالي، حقي أمين توماس، العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة مصر حالة دراسية للمدة 2014.1990، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، 2017، ص 24.

ومنه حسن أداء الحكومة لوظائفها، ومن أهم الأسباب التي اعتمدت عليها المدرسة الكلاسيكية لتحقيق مبدأ توازن الموازنة العامة وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة ما يلي: ¹

- ✓ اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض في السنوات المقبلة .
- ✓ اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية وما هو إلا سحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.
- ✓ نمو الإنفاق الحكومي من شأنه أن يضغط على دفع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.
- ✓ وجود عجز مالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار

ثانياً : عجز الموازنة في ظل النظرية الكينزية

يعتبر ظهور الفكر الكينزي من أهم النظريات الاقتصادية التي بينت مدى أهمية عجز الموازنة كوسيلة لمعالجة الأزمات الاقتصادية خصوصاً أزمة الكساد العالمي سنة 1929م، ومع بداية القرن العشرين بدأت الدول الرأسمالية تتباعد عن مبدأ توازن الموازنة نتيجة الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الأولى ، حيث زادت من نفقاتها وفاقت إيراداتها العامة بشكل كبير، والتي أدت إلى الكساد العالمي وتقشي أزمة البطالة وهو ما أدى إلى نقص الإيرادات العامة ، هذا الواقع يحتم على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً وزيادة إنفاقها العام وتمويله بالإصدار النقدي الجديد أو القروض، كما نادى كينز إلى ضرورة أن تقوم الدولة بالتأثير على أنواع أسعار السلع والخدمات وكمية الاستهلاك ودرجة التوظيف وتوزيع الدخل من خلال توزيعها للضرائب وشراء السلع وبيعها وبالتالي تنشيط الطلب الفعلي ومنه التأثير على الفعالية الاقتصادية.²

ثالثاً: عجز الموازنة العامة في ضوء النظرية النيوكلاسيكية (نظرية التوازن العام)

يرى أنصار هذا المذهب بأن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد فالمذهب النيوكلاسيكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية حيث ترى بأن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو

¹ علي توبين، عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 2015، ص 13، ص 173.

² لحسن درديري، مرجع سبق ذكره، ص 118، ص 119.

الوصول للتوظيف الكامل ، ولقد نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية ، وكذلك ضرورة الحد من الاستثمارات الحكومية وتحويلها ليستثمر فيها القطاع الخاص من خلال تقليص دور القطاع الحكومي وانتهاج طريق الخصوصية .

ولقد قام النقديون بتوجيه العديد من الانتقادات للكينزيين من أبرزها :

- ✓ اختلاف الطرق الاقتصادية والاجتماعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التي تلت تلك الفترة.
- ✓ عدم فاعلية السياسات المالية الكينزية في المدى القصير .

وبناء على هذه الانتقادات بنت هذه المدرسة نظريتها وأفكارها ، ولقد تبنى صندوق النقد الدولي أفكار هذه المدرسة واستخدمت من أجل التخفيف من حدة الأزمات الناتجة عن تفاقم عجز الموازنة والبطالة والركود الاقتصادي ، فيرى صندوق النقد الدولي أن هذه النظرية بمثابة علاج لعجز الموازنة العامة واستخدم في ذلك المنهج الانكماشى.¹

رابعا : النظرية الاشتراكية

إن الإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والخطة الاقتصادية ، فالسلطات العامة في الاقتصاد الاشتراكي هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ، وبالتالي نجد أن الإنفاق العام له مكانة و أهمية في الموازنة العامة في الدول الاشتراكية ، فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي .

وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها التوازن الداخلي للموازنة ، أما الشكل الآخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني ، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية، ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي إلى

¹لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر. تونس، مرجع سبق، ص119
ص120.

ضرورة التوازن في الموازنة العامة للدولة دون إحداث عجز فيها ، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية التي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة.¹

خامسا: المنهج الإسلامي

تسعى الدولة من خلال المذهب الإسلامي إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنين الاقتصادي ، فإن الدولة لن تلجأ في مثل هذه الحالة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها العامة ، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز، ولقد عرف الفكر الإسلامي نظرية العجز المقصود قبل الفكر الرأسمالي الحديث وطبقها قبل الأنظمة الوضعية، فكانت وضعية الموازنة العامة للدولة تتماشى وتتساير مع الأوضاع الاقتصادية للدولة الإسلامية فهي لم تنقيد بقاعدة توازن الموازنة العامة ، فوجود فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية وارد دائما خصوصا في صدر الإسلام كانت نفقات الدولة الإسلامية تفوق إيراداتها العامة وبالتالي وجود عجز في موازنتها.²

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة

يرجع حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة في الدول النامية بصفة عامة إلى وجود تباين شديد بين معدلات نمو النفقات العامة من ناحية ومعدلات الإيرادات من ناحية أخرى.

أولا: زيادة النفقات العامة

من بين أسباب التي تؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة ما يلي:³

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995.2013) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2015، ص72.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر. تونس ، ص121.

³ كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر. دراسة تحليلية (2000.2017) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47، ص 501.

- **اتساع نطاق نشاط القطاع العام:** تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى ، والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية ومذلك تدعيم الهيكل الصناعي .
- **تدهور القوة الشرائية للنقود :** يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق الحكومي نحو التزايد حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية ، كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية ، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي ، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة.
- **زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية:** كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي استجابة لضغوط الطلب المحلي والتزايد الكبير في نمو السكان.
- **تزايد نمو العمالة الحكومية :** تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل ، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتبات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العام كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.¹
- **تزايد الإنفاق العسكري :** يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.
- **تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي :** كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية الدول النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة ، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية ، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أدوات الخزينة والسندات الحكومية وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية.

¹ الحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص106.

- **اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز** : عدوة الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية ن بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد ، حيث ينجر عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة .
 - **الإنفاق الحكومي المظهري** : يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة ، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.¹
 - **تفشي حالات الفساد الحكومي** : مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته ، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة .
- وإلى جانب المقومات السالفة الذكر مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سالباً على زيادة النفقات مثل الارتفاع شديد الوطأة في أسعار الواردات الضرورية وبصفة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات .

ثانياً: تراجع الإيرادات العامة

هنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي أدت إلى تباطؤ أو تدهور الإيرادات العامة والتي نلخصها فيما يلي :

- **ضعف الطاقة الضريبية**: من أهم المقاييس التي وضعها الاقتصاديون لقياس الجهد الضريبي هي الطاقة الضريبية ، ففي أغلب الأحيان يقاس الجهد الضريبي بنسبة الإيرادات إلى الدخل القومي ، وتتسم الدول النامية عامة والجزائر بشكل خاص بانخفاض نسبة الحصيلة الضريبية على إجمالي الناتج الوطني والسبب في ذلك يكمن في انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وتوسع نطاق الاقتصاد غير الرسمي ، كل هذه الأسباب تؤثر بشكل كبير على الجهد الضريبي .
- **التهرب الضريبي** : تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة فالتهرب الضريبي يقلص من أهمية النظام الضريبي ويهدد وجوده ، ويختلف مستوى التهرب من دولة

¹ كردودي صبرينة، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي ،مرجع سبق ذكره،

لأخرى، وازدادت أهمية التهرب الضريبي جراء النمو المتسارع للنشاط الاقتصادي الموازي وزيادة العجز في الموازنة ، فالتهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية ما يؤثر على الموازنة العامة للدولة لأن الضرائب تمثل الجزء الكبير من الإيرادات العامة ، وعليه يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى إنقاص حصيلة الإيرادات العامة ومنه إتباع سياسة ميزانية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة.¹

• **جمود النظام الضريبي** : يؤدي جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويره لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية ، حيث أنه في كثير من الأحيان لا تستجيب هذه الأنظمة إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي .

• **ظاهرة المستحقات المالية المتأخرة** : تؤدي ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة إلى تدهور الموارد العامة لموازنة الدولة والسماح الرئيسية لهذه الظاهرة هو التأخر في تحصيل الضريبة في مواعيدها المقررة قانونا ويرجع ذلك للكثير من الأسباب إضافة إلى تقاعس الممولين على دفع ما عليهم من ضرائب وضعف الإمكانيات وكثرة التعقيدات الموجودة في التشريعات الضريبية ، كل هذه الأسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة التي تؤثر بدرجة كبيرة على أهد إيرادات الموازنة العامة للدولة .

• **تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام** : من أكثر أسباب عجز الموازنة العامة للدولة خطر الانهيار في المعدلات العامة لأسعار النفط دون ما هو متوقع ، مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمى بالدول الريعانية والتي يعتمد دخلها القومي بدرجة كبيرة على إيرادات النفط .

ثالثا: طرق تمويل عجز الموازنة العامة

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازي يمكن تقسيمها بشكل عام لمصادر التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي:²

أولا: التمويل التقليدي

يتمثل التمويل التقليدي فيما يلي :

¹ الحسن دردوري ، الجزائر تونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

² علي قردود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي -حالة الجزائر (2017.2007)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2018، تسييسيلت، الجزائر ، ص 201.

1. مصادر التمويل الخارجي : يمكن أن تأخذ شكل منح أو قروض ميسرة أو اقتراض تجاري ويمكن للمنح أن تكون نقدية أو على شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محليا وتستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع أما القروض فمعدلات فائدها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى ، وأن لها فترة سماح طويلة نسبيا وبطول فترة السداد وهي تخصص لمشاريع معينة ، أما القروض التجارية فتمنح من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة .

2. مصادر التمويل المحلي : يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي ويمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي :

1.2 اقتراض من طرف المصرف المركزي : إن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة ، وبالتالي فإن الاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي وليس له تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي .

2.2. الاقتراض من البنوك التجارية : وذلك عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية ، عندما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة ، فلن يؤثر هذا التمويل على الطلب الكلي ، ويكون للإئتمان الحكومي الممول من الاقتراض آثار توسعية تشبه تلك الممولة من البنك المركزي، وأن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية عندما لا يكون للبنوك التجارية احتياطات زائدة سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

2.2. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك : وذلك عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص من أجل تغطية العجز ، ويؤثر ذلك على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف .

ثانيا: التمويل غير التقليدي (التضخمي)

يجب التفرقة بين التضخم كظاهرة والتضخم كوسيلة فالتضخم كظاهرة تتجم عن زيادة التدفقات النقدية عن السلعية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أما التضخم كوسيلة فينشأ من الاختلال المالي الذي ينتج عن التوسع في الإصدار النقدي لوسائل النقد المتاحة بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة ، وتقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة إلى مبلغ

نقدي من خلال الإصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس أسعار الفائدة السائدة في السوق ، فإن طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار .

ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر تمويل العجز هو المغالاة في قيمة العملة المحلية ما يؤدي إلى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار، وليكون الإصدار النقدي الجديد فعال لا بد أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة ، إضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة ، وإذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فيجب عليها الإصدار بدفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي ، وأن الإصدار النقدي المتزايد في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي سوف يؤدي إلى زيادة الآثار التضخمية السلبية.¹

¹علي قروء، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي -حالة الجزائر (2017.2007) ، مرجع سابق، ص201 ص202.

خلاصة الفصل

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها عبارة عن خطة مالية توضح كل الإيرادات المتوقع تحصيلها خلال سنة مقبلة، كما توضح أيضا خطة الحكومة في عملية إعادة إنفاقها مصادق عليها من السلطة التشريعية تهدف إلى تلبية الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وهي تخضع بصفة عامة إلى أربعة قواعد أساسية هي: السنوية، الشمولية، وحدة وتوازن الموازنة العامة، غير أنه ولمواكبة التغيرات التي طرأت على مهام الدولة وتوسعها استلزم الخروج عن هذه القواعد في بعض الأحيان، ويعتبر عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة لصيقة باقتصاديات الكثير من الدول لما له من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وربما سياسية فهو مفهوم مقابل لتوازن الموازنة العامة يحدث نتيجة لعوامل متعددة كتزايد الإنفاق وانخفاض الإيرادات العامة، ويتم عادة تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات المعاصرة المتقدمة منها والنامية إما بالاعتماد على مصادر تمويل الداخلية أو مصادر التمويل الخارجية.

الفصل الثاني:

تحليل المؤشرات الاقتصادية ومكونات
الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

واجهت الجزائر شأنها شأن العديد من الدول النامية عجزا في الميزانية العامة، وذلك نتيجة زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها، فقامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة تأثير السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي .

وتعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، وتسعى الجزائر من خلال سياستها المالية إلى تحقيق نوع من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية ، لكن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتغيرات والتدبدبات التي يشهدها السوق العالمي.

المبحث الأول: السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000

-2020 .

تهتم السياسة المالية بدراسة المسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي في المحورين المتعلقين بالنفقات والإيرادات من أجل التوظيف الكامل للموارد وتحقيق ثبات واستقرار الأسعار، وعليه تعتبر السياسة المالية محورا رئيسيا في التحليل الاقتصادي لدور الدولة في الاقتصاد.

وتسعى الجزائر من خلال سياستها المالية إلى تحقيق نوع من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية، لكن الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات يجعل الاقتصاد الجزائري يتغير بتغير السوق العالمي.

المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر.

أولا: تعريف السياسة المالية:

لقد تعددت تعاريف السياسة المالية وفيما يلي يمكن إيراد بعض منها:

تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة ، ومعنى ذلك يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة".¹

وتعرف أيضا بأنها " سياسة معتمدة تستخدم فيها المشتريات الحكومية ، والضرائب والاقتراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعمالة ومستوى الأسعار وما إلى ذلك".²

وتعرف السياسة المالية بأنها " الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والوصول إلى أهداف السياسة العامة للدولة".³

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2006، ص118.

²William A, Mcachem, économise, college division , south- western publition, cincinati ohio, 1994, p87.

³ Leopold von thadden, « active monetary poolicy, fiscal policy and the value of public dept : some fuether montarist arithmetic, economic research centre of the deutsche bunde sbank, discussion paper 12/03/, june, 2003, p65.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة علاوة على القروض العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ثانياً: أنواع السياسة المالية:

تتجلى أنواع السياسة المالية فيما يلي:

1. السياسة المالية التوسعية (التمويل بالعجز):

أي أن العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات ، ويعني أيضاً عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة يمر الاقتصاد بمرحلة تباطؤ في نموه، والخروج من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية وذلك من خلال:

- زيادة مستوى الإنفاق العام: من خلال زيادة مشتريات الدولة بصورة مباشرة (سلع وخدمات) أو عن طريق زيادة المداخيل التي يحصل عليها الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب ، وبدوره يؤدي إلى زيادة الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف وبالتالي علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.¹

- تخفيض الضرائب: تلجأ الدولة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو منح إعفاءات ضريبية للمواطنين وبالتالي زيادة الدخل التصرفي لأن الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتخفيض الإيرادات بما يخدم الاقتصاد في إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي من أجل الخروج من حالة الكساد.

2. السياسة المالية الانكماشية (التمويل بالفائض):

يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:²

¹ خالد واصف الوزن، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثامنة، 2006، ص 327.

² سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010/2011 ص15.

- زيادة الإيرادات الضريبية: يستخدم هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي ، هدفه امتصاص القوة الشرائية للأفراد، ويمكن لهذا الأسلوب أن لا يكون له أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر حيث أن فئة الدخل المتدنية هي المتأثرة بهذه الزيادة في الإيرادات.

- زيادة الانفاق الحكومي: في حالة وجود الاقتصاد في حالة إنكماش تقدم الدولة على زيادة الانفاق الحكومي ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما ينتج عنه زيادة العرض الكلي.

ثالثا: السياسة المالية في ظل برامج التنمية الاقتصادية:

في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المعتمدة خلال الفترة الممتدة بين 2000-2019 وتمثلت أهم هذه البرامج فيما يلي:

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل : الري، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية التي تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية ، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول الموالي يوضح ذلك:¹

¹ نبيل بوفليح" دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع التحليل الاقتصادي ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011 ، ص 53/42.

جدول رقم(01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج.

القطاع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

من خلال الجدول رقم (01) يتبين لنا:

- أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استعاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الانفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة والخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة وغير مباشرة" وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار ، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية: 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية ، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.

فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ 45 مليار دج ، أي نسبة 8.6 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة

- أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا سنوات: 2003، 2002، 2001 ، في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20.5 مليار دج ، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.

2. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب " و " الهضاب العليا " بتمويل من الميزانية قيمته 4202.7 مليار دج خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.¹

حيث توزعت كما يبينه الجدول الموالي:

¹ زوين إيمان، " الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010-2010، ص 96.

الجدول رقم (02): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009):

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2009 مأخوذ من الموقع الشبكي <http://www.premierministre.Gov.dz>.

من خلال الجدول رقم (02) يتبين لنا أن:

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85% منه:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم. والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع) وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها ، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.¹

3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

توجد للمخطط الخماسي الممتد بين سنتي 2010-2014 ثلاثة أهداف كبرى ويتعلق الأمر:²

برفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي إلى 8% سنويا بشكل مستمر ومستقر، وهو ما أكدّه الوزير الأول الذي أوضح أن الفلاحة ستستفيد من دعم هام أقره رئيس الجمهورية يقدر بـ: 200 مليار دج وهذا الدعم المقترن بتأمين مستثمري الأراضي الفلاحية العمومية يرمي إلى تعزيز الأمن الغذائي للبلاد واستحداث مناصب شغل جديدة كما يرافقه أيضا برنامج هام لضمان وفرة المدخلات والأسمدة والآليات الضرورية للفلاحة ، وتحسين الري .

¹ زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 97.

² بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد استراتيجية ملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2011/2012، ص 147.

- رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة التي يتم تخفيضها سنويا من 5% إلى 10% سنة 2014.
- تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2014 ، إضافة إلى إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تتوفر على حصة في السوق حيث ستحصل على التمويل البنكي الضروري لتحديثها ، مع الإشارة إلى أن أكثر من 100 مؤسسة عمومية قد استقادت من هذا الإجراء، ومن جهة أخرى ستعمل الدولة على تجنيد شركاء وفق الشروط التشريعية بهدف المساهمة في عصرنة المؤسسات .
- اتخذت الحكومة أيضا ترتيبات خاصة بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من أعبائها الجبائية مقابل التوظيف.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:

جدول رقم(03): برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014

الوحدة: مليار دج

المبلغ	القطاع
9386.6	التنمية البشرية
379	الخدمة العمومية
6447	المنشآت القاعدية
أكثر من 895	الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية
250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال

المصدر: عثمانى أنيسة بوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، مارس 2013.

4.المخطط الخماسي 2015-2019

هو مخطط رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، لأنه برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن التربوية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز،... ويهدف إلى ما يلي:

- إحداث نمو قوي للنتائج الداخلي الخام.
- تنوع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.

- استهداف بلوغ نسبة نمو 7 مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.¹

المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2020 .

عمدت الجزائر إلى تصميم وتبني إستراتيجية من خلال سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي وبعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية ليصبح من الضروري الوقوف على تقييم نتائج البرامج المعلنة لا سيما فيما يتعلق بإحداث المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كالناتج الداخلي الخام ، ميزان المدفوعات، معدل البطالة، معدل التضخم.

أولاً: تحليل الناتج الداخلي الخام BIP خلال الفترة 2000-2020:

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة تتمثل في أن نمو الناتج الداخلي يعتمد على عوائد قطاع المحروقات التي تتحكم فيها عوامل خارجية ، إذن فهو اقتصاد توسعي يبحث على زيادة العوائد، ونظراً لارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 فإن عوائد إيرادات المحروقات عرفت هي الأخرى نمواً كبيراً الشيء الذي سمح بنمو الناتج الداخلي الخام وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5% ، منتقلاً من 2.1% في سنة 2000 إلى 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة 4.6% في 2013 كما تم تقييم متوسط نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال

¹ حميد أوكيل دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2016، ص 268-269.

فترة 2000-2013 بنسبة 64.5% في حين عرف الناتج الداخلي الخام ارتفاعا معتبرا خلال السنوات العشر الماضية حيث انتقل من 4123.5 مليار دج في 2000 إلى 16643.8 مليار دج في نهاية 2013 أي بنسبة تطور 324 %، مواصلا الارتفاع خلال السنوات الموالية.

الجدول رقم (04): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
PiB	8501,6	7562,0	6149,1	5252,3	4522,8	4227,1	4123,5
(مليار دج)							
أسعار النفط (دولار امريكي/ برميل)	61.1	50.8	36.0	28.3	24.1	23.1	27.6
السنوات	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007
PiB	16647,9	16209,6	14589,0	11991,6	9968,0	11043,7	9352,9
(مليار دج)							
أسعار النفط (دولار امريكي/ برميل)	105.8	109.4	107.4	77.4	61.0	94.1	69.1
السنوات	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
PiB	-	-	20259,0	18575,8	17514,6	16712,7	17228,6
(مليار دج)							
أسعار النفط (دولار امريكي/ برميل)	-	-	60.3	54.1	45.0	96.2	96.2

المصدر: المديرية العامة للسياسة والتوقعات - وزارة المالية-

من الموقع <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/pib-2018.pdf>.

ثانيا: تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2020:

يكن التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه البرامج الثلاث إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة ، والتي حسب الإحصائيات الواردة عرفت انخفاض خلال فترة الدراسة ، وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2000-2020.

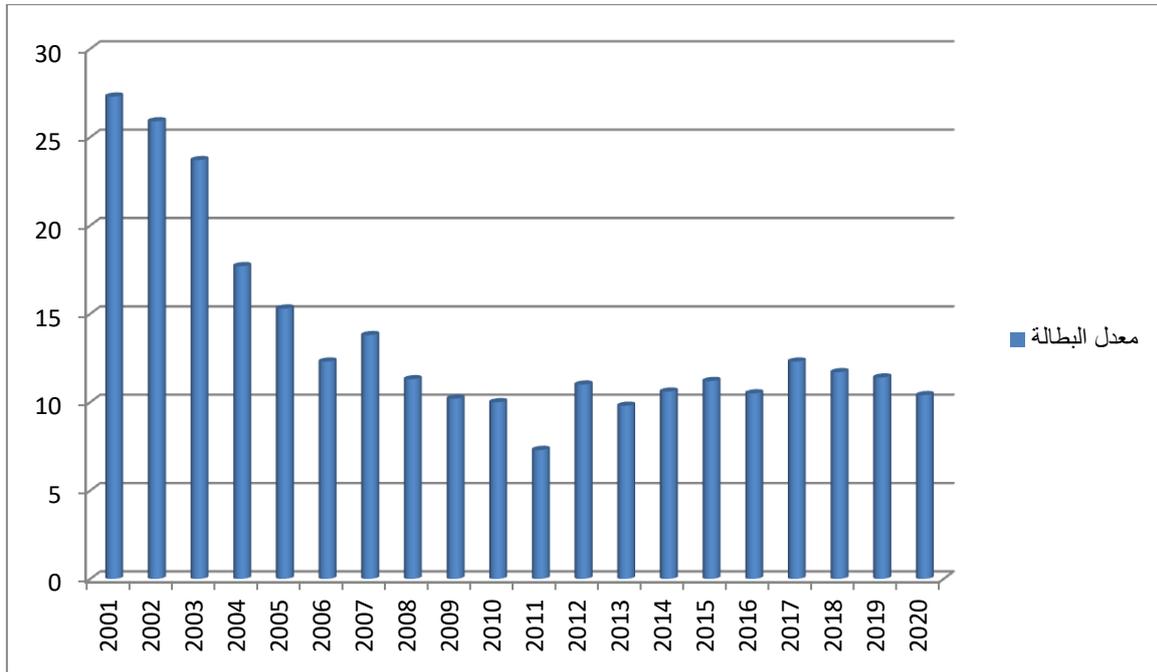
الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2000-2020

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11.3	10.2	10	7.3	11	9.8	10.6
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	-
معدل البطالة	11.2	10.5	12.3	11.7	11.4	10.4	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من أجل تسهيل تحليل الجدول سوف نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تطور معدل البطالة خلال الفترة 2000-2020.



من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التشغيل منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة من 27.3% سنة 2001 لتستقر في حدود 9.8% سنة 2013 وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البرنامج حقق نجاحا

نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة ، لكن الإشكال المطروح هو مدى استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمد أساسا على العائدات البترولية ، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف اضطراري للإنفاق ولمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة ، وهذا ما عرفته الجزائر من خلال مسيرتها التنموية وخير دليل صدمة 2008-2009 التي أجبرت الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

بعد الانخفاض المسجل في أسعار النفط في نهاية 2014، أثر بشكل مباشر على معدل البطالة في الجزائر، حيث بلغ معدلها حدود 9.8% وبفعل الإجراءات المتخذة لمجابهة أزمة انهيار أسعار النفط من خلال تجميد التوظيف في عدة قطاعات وصل معدل البطالة إلى ذروتها حيث بلغت 11.2% سنة 2015 و 12.3% سنة 2017 بعد تبني الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير وهذا راجع إلى عدم توفر مناصب شغل كافية، حيث بلغت أعلى مستوياتها من جديد سنة 2018، فقد سجلت نسبة 11.7% و 11.4% سنة 2019، وفي سنة 2020 انخفضت إلى 10.4% نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجديدة المتمثلة في عملية الادمج واستحداث مناصب شغل في القطاع الاداري والاقتصادي .

ثالثا: تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة: 2000-2020:

بعد سنة 2000 ظهرت موجات تضخمية والتي بلغت سنة 2004 حوالي 4% ليصل سنة 2009 5.7% و 8.9% سنة 2012 وحوالي 3.3% سنة 2013 ، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والإنطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2020.

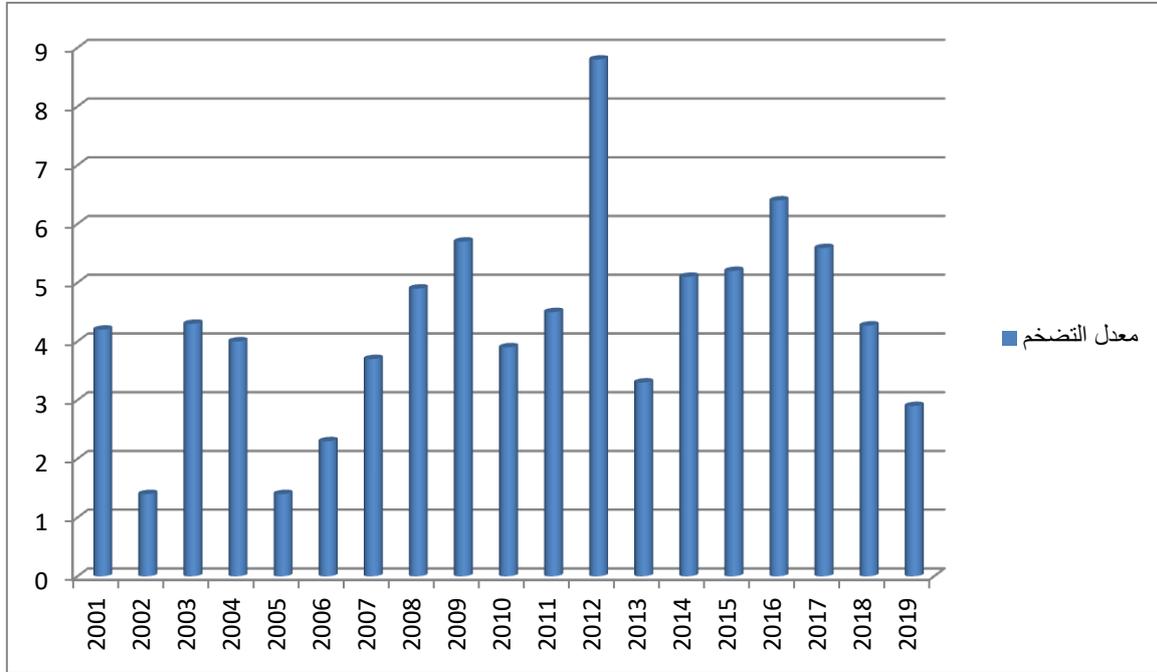
جدول رقم (06): تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2019

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	4.9	5.7	3.9	4.5	8.8	3.3	5.1
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	-	-
معدل التضخم	5.2	6.4	5.59	4.27	2.90	-	-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من أجل تسهيل تحليل للجدول سوف نعتمد على الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2019



من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

ترجع أهم العوامل المولدة للضغوط في الجزائر إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي وكذا زيادة الأجور وما ينجم عنه من زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات ، التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة ، وتعود أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين هما:

- تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد، خاصة في ظل التراجع المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية.

- اتباع سياسة ذات طابع كينزي تعتمد على زيادة الإنفاق من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

رابعاً : تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة 2000-2020.

1- تطور رصيد ميزان المدفوعات: عرف رصيد ميزان المدفوعات تدبداً خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية . لذلك سنقوم بتحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(07): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد السلع (الميزان التجاري)	12300	9610	6700	11140	14270	26470	34060
رصيد الحساب الجاري	8930	7060	4360	8840	11120	21180	28950
رصيد حساب رأس المال	-1360	-870	-710	-1370	-1870	-4240	-11220
رصيد ميزان المدفوعات	7570	6190	3650	7470	9250	16940	17730
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد السلع (الميزان التجاري)	34240	40596	7784	18205	25961	20167	9880
رصيد الحساب الجاري	28950	34450	402	12149	17767	12418	1153
رصيد حساب رأس المال	-11220	2540	3457	3177	2375	-361	-1020
رصيد ميزان المدفوعات	29550	36990	3859	15326	20141	12057	133
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-
رصيد السلع (الميزان التجاري)	459	-18084	-20128	-14412	-7450	-1170	-
رصيد الحساب الجاري	9277 -	-27290	-26219	-22096	-16690	-20291	-
رصيد حساب رأس المال	3396	-248	187	333	880	-1442	-

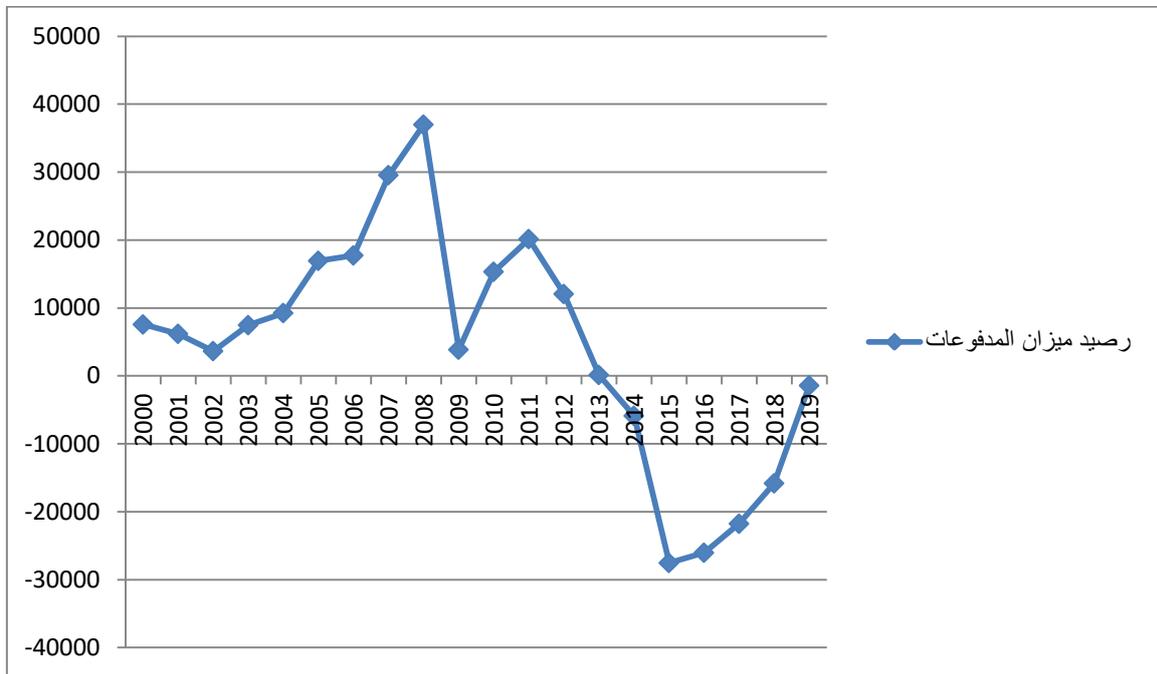
رصيد ميزان المدفوعات	-5881	-27538	-26032	-21763	-15820	-1420	-
----------------------	-------	--------	--------	--------	--------	-------	---

المصدر: المديرية العامة للسياسة والتوقعات -وزارة المالية- اطلع عليها من الموقع

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balances-paiements/balance-2018.pdf>

من أجل تسهيل تحليل الجدول سوف نعتمد على الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور رصيد الميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2019



من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

يتضح من الجدول رقم (07) أن ميزان المدفوعات قد حقق بالعموم فوائض مالية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار النفط ولكن بقيم مختلفة حيث حقق سنة 2000 7.570 مليار دولار امريكي وواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2008 أين اصطدم بمخلفات الأزمة المالية التي الفت بظلالها على أسواق النفط ليحقق تراجعا حادا سنة 2009 نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل إلى 62.2 مليار للبرميل سنة 2009. أيعاود الارتفاع مجددا إلى غاية 2013 ، لكن في سنة 2014 حقق أول عجز نتيجة الصدمة البترولية وانهايار أسعار النفط وازدياد فاتورة الواردات بحيث واصل الانخفاض في السنوات التي تلتها.

2- تطور المديونية الخارجية :

إن معظم المؤشرات السابقة توحى لنا تحسن واضح في معالجة مشكلة المديونية في الجزائر ويمكن تتبع ذلك من خلال تطور قيمة المديونية الخارجية من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم: (08) تطور المديونية الخارجية خلال الفترة 2000-2018.

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الديون الخارجية	25261	22701	22642	23353	21821	17191	5603
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الديون الخارجية	5474	5585	5813	5536	4405	3676	3396
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	-	-
إجمالي الديون الخارجية	3735	3020	3849	3990	4042	-	-

المصدر: المديرية العامة للسياسات والتوقعات - وزارة المالية - اطلع عليها بالموقع

<http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/dettexterieure/dette2018.pdf>

شكلت المديونية العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري و أخذت خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط ، وقد عرفت الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 تراجعا كبيرا للمديونية الخارجية ، حيث انتقلت من 25.256 مليار دولار أمريكي سنة 2000 والارتفاع الطفيف خلال سنة 2003 يرجع أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 109 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003 ، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون البالغ أجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت 3.396 مليار دولار سنة 2013 باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5.585 مليار دولار أمريكي ،نتيجة تأثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاع لأسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا ، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

خامسا: احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2020).

سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر بارتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت 200 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت لا تتجاوز 4.4 مليار دولار أمريكي سنة 1999 أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2013 .

من جهته كشف البنك الجزائري في مذكرته الظرفية للسداسي الثاني من سنة 2019، إن احتياط الجزائر من الصرف انخفضت إلى 79.88 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2018، مقابل 97.33 مليار دولار أمريكي نهاية 2017، أي أنه تراجع بـ 17.45 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لسعر الصرف فقد تأثر بارتفاع أسعار النفط وسجل ارتفاعا مقابل الدولار الأمريكي ليقفز من 79.7 دج سنة 2002 إلى 64.6 دج سنة 2008 ، غير أنه بداية من سنة 2009 فقد بدأ سعر الصرف رحلته المتواصلة في الانهيار نتيجة عدة عوامل أهمها الأزمة المالية لسنة 2009 وتحسن قيمة الدولار الأمريكي وتراجع قيمة العملات الأخرى بداية من سنة 2010 بالنسبة للدول التي تتبع نظم تعويم المدار وتسجيل ركود في قطاع المحروقات التي كانت نتائجه وخيمة على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وسعر الصرف بصفة خاصة، حيث سجل انخفاضا كبيرا مقابل الدولار الأمريكي من 78.69 دج سنة 2014 ليصل إلى 111.0 دج ، 116.6 ، 119.6 خلال السنوات 2017، 2018، 2019 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(09): تطور احتياطات الصرف وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2019

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
احتياط الصرف (مليار دولار أمريكي)	11.9	17.9	23.1	32.9	43.1	56.1	77.7
سعر الصرف (دينار/دولار أمريكي)	75.3	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
احتياط الصرف (مليار دولار أمريكي)	114.9	148	155.1	170.4	191.3	200.5	201.4
سعر الصرف (دينار/دولار أمريكي)	69.2	64.6	72.6	74.4	76.05	78.10	78.15
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-
احتياط الصرف (مليار دولار أمريكي)	186.3	150.5	120.7	104.8	87.3	62.0	-
سعر الصرف (دينار/دولار أمريكي)	78.9	100.7	109.4	111.0	116.6	119.6	-

المصدر: المديرية العامة للسياسة والتوقعات -وزارة المالية-

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة في إطار الموازنة في الجزائر

تسعى السياسة الانفاقية دوما لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة، فهي من أهم السياسات التي تستخدمها للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية لا سيما ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة ، وذلك باعتبار النفقات العامة جزء رئيسي من مكونات هذه الموازنة.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة

الجزائر كغيرها من دول العالم تصنف نفقاتها في إطار الموازنة العامة تصنيفا خاصا بما يتلاءم ونظامها الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يتم تصنيف النفقات العامة إلى صنفين أساسيين هما : نفقات التسيير ونفقات التجهيز، بحيث يتفرع كل صنف منهما إلى عدة فروع ، وهذا بموجب المادة 23 من القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية وهي كالتالي:

أولاً: نفقات التسيير (نفقات جارية).

هي تلك النفقات الضرورية التي تخصص لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد والمعدات والأدوات...إلخ، وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.¹

وحسب المادة 24 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية فإنه يتم تقسيم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:²

- الباب الأول : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- الباب الثاني: مخصصات السلطات العمومية.

- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- الباب الرابع: التدخلات العمومية.

ثانياً: نفقات التجهيز (الاستثمار).

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية ، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع على كافة القطاعات وفقاً للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة.³

والمادة 35 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية حددت بشكل واضح هذا النوع من الانفاق، حيث قسمت الاعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التجهيز الواقعة على عاتق الدولة إلى 03 أبواب هي كالاتي:⁴

- الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

¹ لعمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر.

² القانون 17/84، المادة 24، مرجع سبق ذكره، ص1042.

³ عبد المالك بلوافي، بوحفص حاكمي، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000.2016)، جامعة وهران 02، 2017، ص95.

⁴ القانون 17/84، المادة 35، مرجع سبق ذكره، ص1043.

- الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأس مال.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

نظرا لتبني الجزائر مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية والحساسة الهادفة إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ما أدى إلى تزايد نفقات التشغيل ونفقات التجهيز على حد سواء.

سنعرض تطور النفقات العامة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المبالغ (مليار دج)

السنوات	النفقات العامة الاجمالية	نفقات التشغيل	نسبة نفقات التشغيل إلى النفقات العامة الاجمالية	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة الاجمالية
2000	1178,12	856,19	72,67%	321,93	27,33%
2001	1321,03	963,63	72,95%	357,4	27,05%
2002	1550,65	1097,72	70,79%	452,93	29,21%
2003	1690,18	1122,76	66,43%	567,41	33,57%
2004	1891,77	1251,06	66,13%	640,71	33,87%
2005	2052,04	1245,13	60,68%	806,91	39,32%
2006	2453,01	1437,87	58,62%	1015,14	41,38%
2007	3108,57	1673,91	53,85%	1434,64	46,15%
2008	4191,05	2217,78	52,92%	1973,28	47,08%
2009	4246,33	2300,02	54,16%	1946,31	45,84%
2010	4466,94	2659,08	59,53%	1807,86	40,47%
2011	5853,57	3879,21	66,27%	1974,363	33,73%
2012	7085,17	4782,63	67,50%	2275,54	32,12%
2013	6024,13	4131,54	68,58%	1892,6	31,42%
2014	6995,77	4494,33	64,24%	2501,44	35,76%
2015	7656,33	4617	60,30%	3039,32	39,70%
2016	7297,49	4585,56	62,84%	2711,93	37,16%
2017	7282,63	4677,18	64,22%	2605,45	35,78%

46,86%	4043,32	53,14%	4584,46	8627,78	2018
41,4%	3602,7	58,6	4978,5	8557,2	2019
37,6%	2940,2	62,4	4864,2	7804	2020

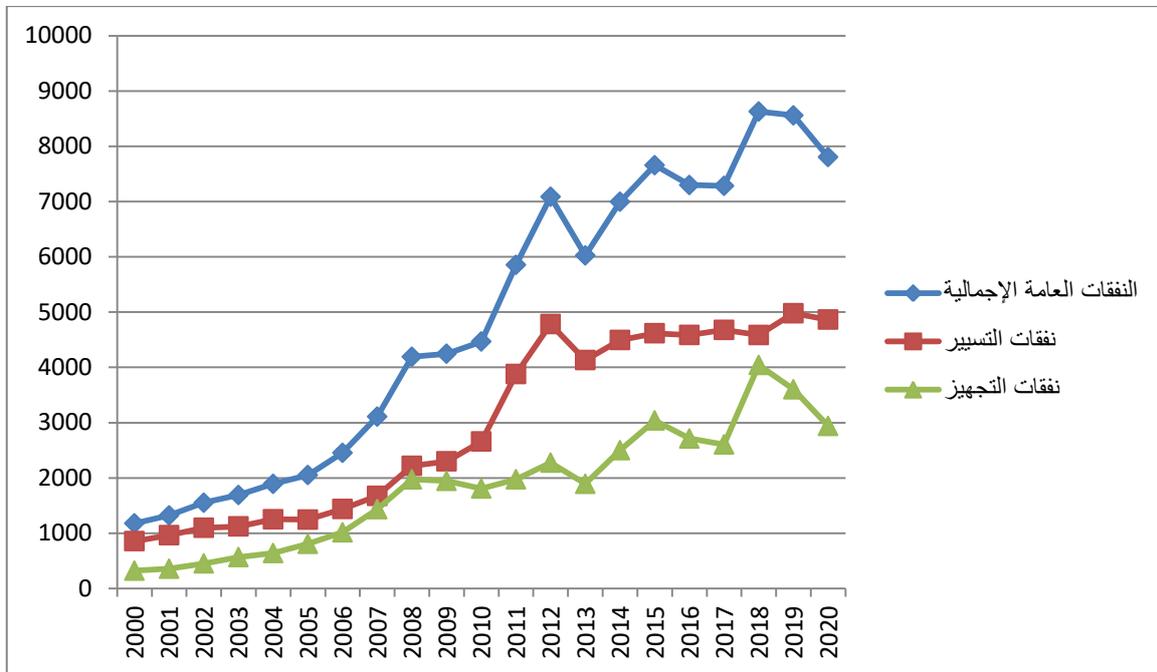
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية: الديوان الوطني للإحصائيات

Ministere des finances : Situation resumee des operation du tresor SROT 2000-2018.

www.dgpp-mf.gov.dz

من أجل تسهيل تحليل الجدول رقم (10) سوف نعتد على الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020



من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

لقد شهدت النفقات العامة خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2020 تطورا جديرا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، فبعدما كانت سياسة انفاقية انكماشية مضبوطة، أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الموازنة العامة ، حيث ارتفع حجم النفقات العامة من 1098.57 مليار دج سنة 1999 إلى 1178.12 مليار دج سنة 2000 ليصل سنة 2005 إلى 2052.04 مليار دج ، ثم سنة 2010 إلى 4466.94 مليار دج ، وقد وصل حجم النفقات العامة اتجاهاه التصاعدي إلى أن وصل سنة 2018 إلى غاية 8627.78 مليار دج.

لقد تميزت النفقات العامة خلال خمس سنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة بالنمو بوتيرة سريعة حيث انتقلت قيمتها من 1178.12 مليار دج سنة 2000 ، إلى 1891.77 مليار دج سنة 2004 وهي الفترة التي شهدت تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001.2004).

في ظل تواصل واستمرار تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد تواصل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية (بانئقالها من مستوى 38.35 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 ثم إلى 98.96 دولار للبرميل سنة 2008)، والإعلان عن البرنامج الخماسي التكميلي لبرنامج النمو والإنعاش الاقتصادي، استمر حجم النفقات العامة في التزايد والارتفاع بالموازاة مع التزايد في أسعار النفط، إذ بلغ سنة 2005 ما قيمته 2052.04 مليار دج ليرتفع بـ 54.38% سنة 2006، وقد واصل اتجاهه التصاعدي حيث بلغ سنة 2008 ما قيمته 4191.05 مليار دج ، أي بمعدل زيادة قدره حوالي 112% مقارنة بسنة 2005 ، لكن تراجع أسعار النفط إلى 62.35 دولار للبرميل سنة 2009 أثر على النفقات العامة ، حيث أدى إلى تقلص نسبة زيادتها حيث بلغت معدل 12.13% ما بين سنتي 2008 و 2009 .

نلاحظ كذلك استمرارية زيادة النفقات العامة، من 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 6995.77 مليار دج سنة 2014، وهذا راجع لاستمرار سياسة دعم الطلب الكلي خلال هذه الفترة وتطبيق برنامج التنمية الخماسي لرفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين ظروف الإسكان وإطلاق مشاريع جديدة واستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين والعمال .

لقد كان للسقوط الحر لأسعار النفط خلال الثلاثي الأخير لسنة 2014 ، غير متوقعا بالمرة لأصحاب القرار، وما يثبت هذا الطرح الترخيص لإنفاق اعتمادات مالية لسنة 2015 في حدود 7656.33 مليار دج، أي بارتفاع بنسبة 14.34% عن تلك المرصودة لسنة 2014، حيث تزامن الاعتماد مع السقوط الحر لأسعار النفط، غير أنه مع استمرار منحنى انخفاض الأسعار ببلوغها 52.79 للبرميل و 43.44 للبرميل كمتوسط سنوي لسنتي 2015 و 2016، فكان لزاما أن ينعكس ذلك على النفقات العمومية التي بلغت سنة 2016 حوالي 7297.49 مليار دج، أي بانخفاض نسبته 8.79 % عن السنة السابقة ونفس الشيء في سنة 2017 حيث نلاحظ مواصلة انخفاض النفقات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط والرفع في الضرائب والرسوم ، ثم عاودت في الارتفاع سنة 2018 ، حيث

قدرت بـ 8627.8 مليار دج وهذا راجع إلى انتهاج الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي (سنتطرق له فيما بعد).

وخلال سنة 2019 نلاحظ انخفاض طفيف في النفقات العمومية حيث بلغت 8557.15 مليار دج.

أولاً: تحليل تطور نفقات التجهيز

لتحليل تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة من 2000 إلى 2020، قسمت إلى أربعة مراحل أساسية:

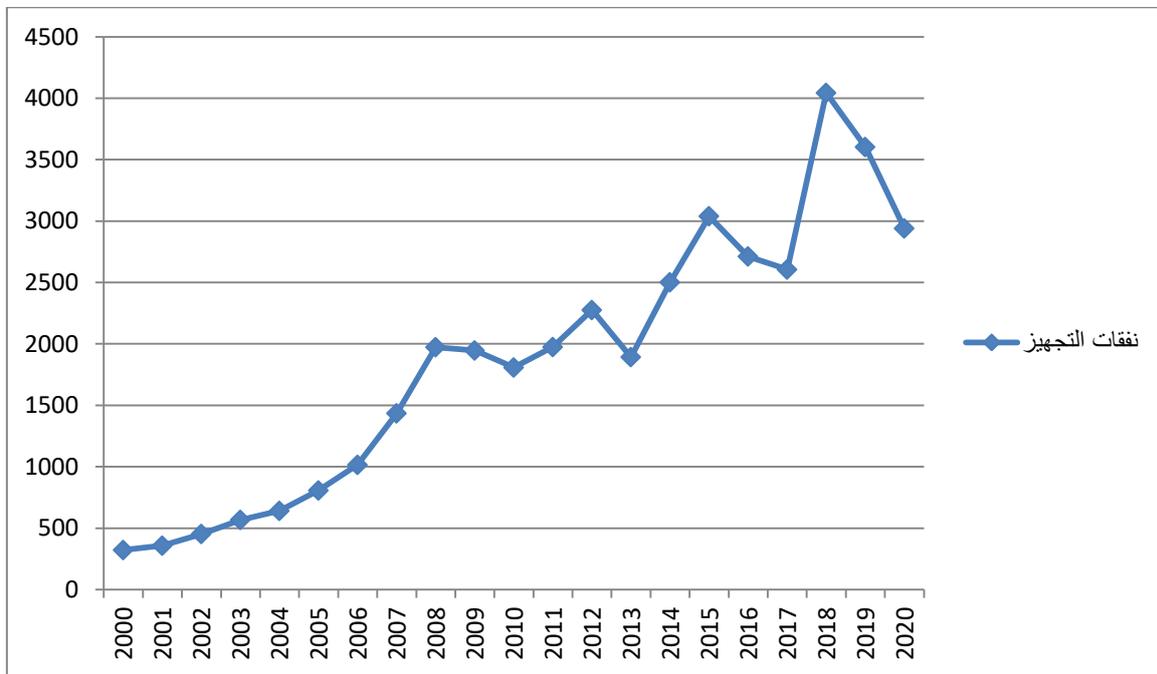
- **المرحلة الأولى (2000 إلى 2004):** نلاحظ أن نفقت التجهيز قد بدأت في الارتفاع حيث قدرت سنة 2001 بـ 357.4 مليار دج ، ويعود هذا إلى بداية شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2001 ، وفي سنة 2003 بلغت نفقات التجهيز 567.41 مليار دج أي أنها ارتفعت مقارنة بسنة 2002 والتي قدرت بـ 452.93 مليار دج ، وهي تعكس الجهود المبذولة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال 2003 ، وفي سنة 2004 ارتفعت لتصل إلى 640.71 مليار دج ، ويعود سبب زيادة هذه النفقات إلى برنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

- **المرحلة الثانية (2005 إلى 2009):** في فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية فنلاحظ أن نفقات التجهيز قد ارتفعت سنة 2005 باعتبارها أول سنة لتنفيذ البرنامج التكميلي حيث بلغت 806.91 مليار دج لتواصل ارتفاعها وصولاً إلى 1946.31 مليار دج سنة 2009 ، وهذا راجع إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كأسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية ، وأيضاً احتياطي الصرف خلال سنة 2004، وهو ما ساعد الجزائر في مواصلة التوسع في نفقاتها.

- **المرحلة الثالثة (2010 إلى 2014):** وهي فترة تنفيذ البرنامج الخماسي في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم +++ حيث حققت نفقات التجهيز قفزة نوعية بانتقالها من 1807.86 مليار دج سنة 2010 إلى 2501.44 مليار دج سنة 2014 ، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي.

• المرحلة الرابعة (2015 إلى 2020): بعد أن شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا معتبرا سنة 2015 ، حيث بلغت 3039.32 مليار دج أي ما يعادل نسبة 39.70% وهي السنة الأولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني ، لكنها انخفضت للسنتين الموالتين لتبلغ 2605.45 مليار دج سنة 2017 ، وهو ما يبين أن الحكومة اتجهت إلى إلغاء أو تجميد العديد من المشاريع التي كانت مسطرة مع انخفاض الإيرادات العامة التي تأثرت من جراء انهيار أسعار النفط ، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل إلى 4043.32 مليار دج سنة 2018 حيث مس هذا الإنخفاض كل القطاعات ما عدا قطاع السكن وبند نفقات أخرى.¹ والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (05) تطور نفقات التجهيز للفترة 2000-2018.



من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10).

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير:

أما بالنسبة لنفقات التسيير فسنقسمها هي الأخيرة إلى أربعة مراحل:

¹ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018، ص 64.

• **المرحلة الأولى (2000 إلى 2004)**: نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع متواصل لنفقات التسيير من 856.19 مليار دولار سنة 2000 إلى 1251.06 مليار دج سنة 2004، بالمقابل نلاحظ ارتفاع نسبتها

مقارنة مع نفقات التجهيز ، وقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا بسبب¹:

- الارتفاع الشديد في قيمة التمويلات الخارجية .
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات.
- التسيير العشوائي في نفقات التسيير ، تضخم أجور موظفي الدولة.
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقها ، وهذا ما يترتب عنه ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة .

• **المرحلة الثانية (2005 إلى 2009)**: سجلت نفقات التسيير في هذه المرحلة انخفاضا قيمته 4.93

مليار دج مقارنة بسنة 2004 ، بعدها استمرت نفقات التسيير في التزايد ، حيث انتقلت من 1437.87 مليار دج سنة 2006 إلى 2300.02 مليار دج سنة 2009 ، ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى:

- ارتفاع نفقات المستخدمين (رواتب، اجور ومنح) بنسبة 30% سنة 2008.

- الارتفاع في التحويلات الجارية والتي ساهمت فيها بنسبة 75.7% .²

• **المرحلة الثالثة (2010 إلى 2014)**: واصلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة 2012 ، حيث

وصلت إلى 4782.63 مليار دج ، ، ويعود السبب في ذلك إلى :

- ارتفاع نفقات المستخدمين (32.7%) والتحويلات الجارية (11.4%).

- ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة 17.2% سنة 2010.³

- ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 50.2% بدرجة أولى وبدرجة أقل نفقات المستخدمين في سنة 2011 وهذا مقارنة بسنة 2010.

- ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج سنة 2011 إلى 611.1 مليار دج سنة 2012 ، أي بزيادة قدرها 125.2%.

¹ مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص358، ص359 .

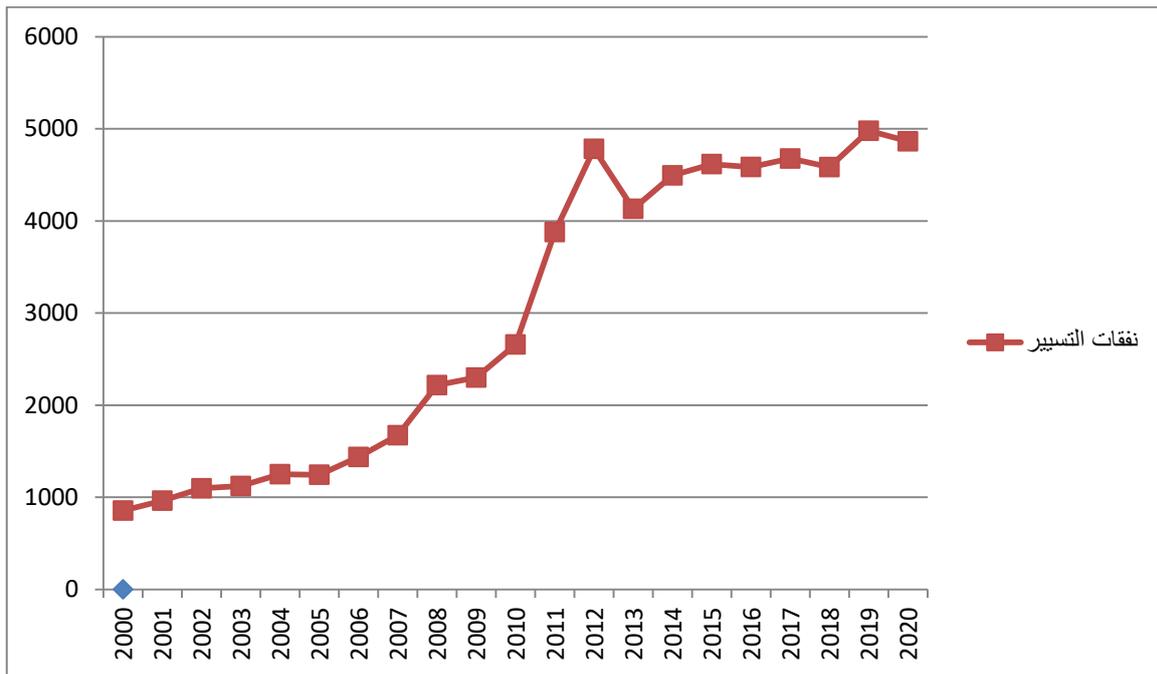
² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009، ص109، ص110.

³ بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص82.

لكنها انخفضت خلال السنتين الموليتين ، ففي سنة 2013 و 2014 بلغت 4131.54 مليار دج و 4494.33 مليار دج على التوالي وهذا بسبب الانخفاض في التحويلات الجارية بدرجة أولى ثم الانخفاض في نفقات المستخدمين بدرجة أقل .

• **المرحلة الرابعة (2015 إلى 2020):** خلال هذه المرحلة نلاحظ هناك تدبب في نفقات التسيير، إذ ارتفعت في سنة 2015 حيث بلغت 46.17 مليار دج لتتخفض بعدها سنة 2016 مسجلة ما قيمته 4585.56 مليار دج، ثم عاودت الارتفاع مجددا سنة 2017 لتصل إلى 4677.18 مليار دج ، أما في سنة 2018 فقد انخفضت نفقات التسيير مجددا حيث بلغت 4584,46 مليار دج . ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية قطاع السكن وهذا في سنة 2015.¹ ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(06): تطور نفقات التسيير للفترة 2000-2018.



من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (10)

¹ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 83.

المبحث الثالث: تطور الإيرادات العامة في إطار الموازنة العامة في الجزائر

باتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، اتسعت معها حجم النفقات العامة وبالتالي يتحتم زيادة الإيرادات لتغطية هذا التوسع، حيث تطور هيكل الإيرادات العامة وأصبحت الدولة تحصل على إيراداتها من مصادر مختلفة، إذ تعتبر الإيرادات العامة عصب الأساس للموازنة العامة فهي التي تضع الأسس الرئيسية للسياسة الميزانية، ومع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعشت معها إيرادات الموازنة العامة للدولة حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا منذ سنة 1999 إلى غاية 2014، وهو ما انعكس إيجابا على وضعية الموازنة العامة للدولة خصوصا وعلى التوازنات المالية للدولة عموما ، وسنتطرق إلى تعريف الإيرادات العامة وتقسيماتها في التشريع الجزائري ، ثم إلى تطور مكونات الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء إيرادات الجباية العادية أو إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الأول: تعريف وتقسيمات الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

أولا: تعريف الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

قد حصر المشرع الجزائري إيرادات العامة في المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 فيما يلي: القانون 17/84، المادة 11، ص 1041.

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائية كذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- ✓ التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- ✓ الحصة المستحقة للدولة مع أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ثانيا: تقسيمات الإيرادات العامة

تم تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين أساسيين وهما:

• **الإيرادات العادية:** حيث تتمثل هذه الأخيرة في:¹

- ✓ إيرادات جبائية: ضرائب مباشرة، حقوق التسجيل والطابع، ضرائب غير مباشرة، حقوق جمركية.
- ✓ إيرادات عادية (غير جبائية): وهي تتكون من مداخيل الأملاك الوطنية أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيا كانت ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، إضافة إلى الحواصل المختلفة للميزانية، وكذا الإيرادات النظامية.

✓ **الإيرادات الأخرى:** يقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر كالقروض والإصدار النقدي وبيع جزء من ممتلكات الدولة والهبات والوصايا.

- **الجبائية البترولية:** هذا النوع من الإيرادات العامة يدرج نظريا ضمن الإيرادات الجبائية، لكن الخصوصيات التي تميزه عن باقي الإيرادات الجبائية هي التي جعلت المشرع الجزائري يفضل معالجتها في جزء منفصل خاص به، وهي تخضع لقانون خاص بها، حيث يمكن اعتبارها على أنها الضرائب البترولية التي تدفع مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة.²

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

عرفت إيرادات الموازنة العامة للدولة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على متحصلات الصادرات البترولية.

أولاً: مساهمة الجبائية العادية في الإيرادات العامة:

من خلال الملحق رقم (01) نلاحظ أن الإيرادات العادية ترتفع من سنة إلى أخرى بوتيرة متقاربة ومتوازنة، وهذا يدل على عدم تأثرها بالأزمة الاقتصادية المالية والاقتصادية.

حيث أنه في سنة 2000 بلغت 31.07، لترتفع بعدها إلى 39.34 سنة 2008، لترتفع إلى 53.25 سنة 2014 وهي أعلى نسبة بلغت الجبائية العادية خلال فترة الدراسة، انخفضت بعدها إلى

¹ علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، "مكانة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العادية للدولة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 255.

² علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 256.

45.17 سنة 2018، نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الإجمالية للجزائر غير مستقرة، حيث بلغ متوسط هذه النسب طيلة فترة الدراسة نسبة 42.12 ، وجاء هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية بفضل برامج التصحيح المطبق من طرف السلطات والتي من بينها تعديل سعر الصرف ، تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة باعتبارها المورد الرئيسي لها، وبالتالي فإن أية تغيرات تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثير على الميزانية العامة للدولة (إيرادات جبائية)، خاصة وأن هذه الأسعار تتميز بعدم الإستقرار لتأثرها بالعديد من العوامل الإقتصادية والسياسية ، والجدول التالي يوضح التغيرات التي مست أسعار البترول طيلة فترة الدراسة.

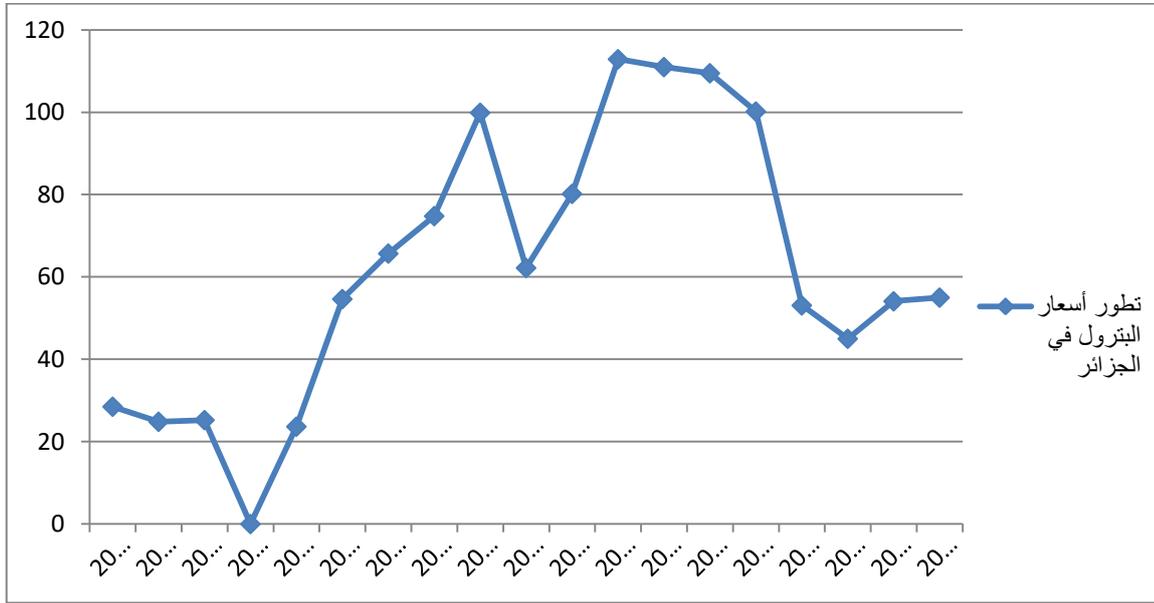
جدول رقم (11): يوضح أسعار البترول خلال الفترة 2000-2020

السنة	السعر دولار/ برميل	السنة	السعر دولار/ برميل	السنة	السعر دولار/ برميل
2000	28.5	2007	74.80	2014	100.20
2001	24.84	2008	99.90	2015	53.10
2002	25.24	2009	62.20	2016	45.00
2003	29.03	2010	80.20	2017	54.10
2004	38.66	2011	112.90	2018	55.00
2005	54.64	2012	111.00	2019	-
2006	65.70	2013	109.50	2020	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من أجل تسهيل تحليل الجدول سوف نعتمد على الشكل رقم (07)

الشكل رقم: (07) تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.



من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

من خلال الشكل نلاحظ أنه سنة 2000 بلغت الجباية البترولية قيمة 720 مليار دج ثم ارتفعت سنتي 2002-2003 مسجلة قيمة 840.6 مليار دج ثم 916.4 مليار دج على التوالي ، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في سعر البترول ، وهي قيمة جديدة لتمويل الاستثمارات العمومية والمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر (2001-2014) ، لتسجل بعدها الجباية البترولية انخفاضا طفيفا سنة 2003 لتواصل بعدها الارتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 ، حيث بلغت 1715.4 مليار دج أي بنسبة 59.10 من الإيرادات العامة للموازنة بسبب ارتفاع أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 إلى 99.90 دولار سنة 2008، وفي هذه الفترة تم اعتماد سعر مرجعي جديد للبترول كان قبل سنة 2008 بـ 19 دولار للبرميل لكن تم رفعه منذ 2008 إلى 37 دولار للبرميل.

انخفضت بعد ذلك مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة الإجمالية في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول إلى 62020 دولار بعدما كانت 99.90 دولار سنة 2008 ، لكن بالقيمة المطلقة فإن الجباية البترولية بقيت في ارتفاع طيلة هاته السنتين ، انخفضت بعد ذلك الجباية البترولية خلال السنوات الثلاث التالية 2010-2011-2012 إلى (1501.1-1529.4-1519.04) مليار دج على التوالي، بعدما كانت قيمتها 1927 مليار دج سنة 2008. ارتفعت سنة

2013 ارتفاعا طفيفا سجلت من خلاله ما قيمته 1615.9 مليار دج ثم انخفضت مجددا إلى غاية 2016 حيث بلغت 1682.55 مليار دج حيث أصبحت الجباية البترولية تشكل 33.57 من الإيرادات العامة ويعود هذا الإنخفاض إلى الإنخفاض الذي شهدته أسعار البترول في هذه الفترة حيث انتقل من 109.17 دولار سنة 2013 إلى 43.06 دولار سنة 2016. أما في سنتي 2017 و 2018 فقد عاودت الإيرادات الجبائية الإرتفاع مجددا حيث بلغت 2126.99 مليار دج سنة 2017 ثم 2776.2 مليار دج سنة 2018 بالمقابل بلغ سعر البترول 55 دولار سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 والتي كان سعر البترول فيها يساوي 45 دولار. وكما نلاحظ أنه ابتداءا من سنة 2000 إلى غاية 2020 لم تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي وهذا يعني أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدره في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في بيان الموازنة العامة وبالتالي يتم دفع الفارق ما بين الإيرادات الجبائية المسجلة في بيان الموازنة العامة وبين الجباية البترولية المسجلة فعليا إلى صندوق ضبط الإيرادات.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة العامة 2000-2020

تلعب الإيرادات العامة (جبائية وغير جبائية) والنفقات العامة (تسيير وتجهيز) دورا هاما في الكشف عن الحالة الاقتصادية والسياسية للدولة خلال فترة ما.

ونظرا للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر ، باعتبار هذه الأخيرة يصعب التحكم في حجمها من جهة ، ومن جهة أخرى ارتباط الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى فإنها أدت إلى عجز في الموازنة العامة ، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم (12) : تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 2000-2019.

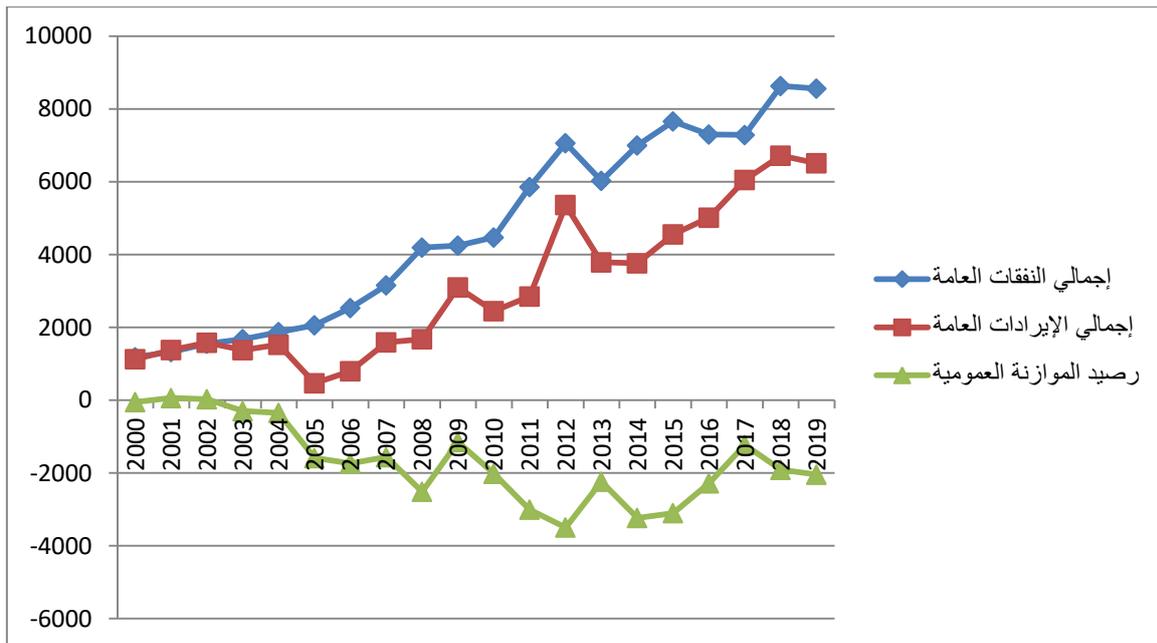
الوحدة : مليار دج

السنة	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العمومية	السنة	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العمومية
2000	1178.09	1124	54.38-	2010	4466.9	2444	2022.9-
2001	1320.93	1376	55.23	2011	5853.6	2846	3007.8-
2002	1550.65	1576.68	26.03	2012	7058.1	3560	3498.2-
2003	1676.4	1373	303.3-	2013	6024.2	3784	2240.2-
2004	1869.7	1520	349.7-	2014	6995.7	3759	3236.8-
2005	2055.7	462.3	1593.4-	2015	7656.3	4552.6	3103.7-
2006	2529.2	793.4	1735.8-	2016	7297.4	5011.5	2285.9-
2007	3153.2	1587	1566.5-	2017	7282.63	6047.89	1234.74-
2008	4191	1674	2516.8-	2018	8627.78	6714.27	1913.51-
2009	4246.6	3096	1150.2-	2019	8557.0	6507.9	2049.1-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول السابقة.

من أجل تسهيل تحليل الجدول سوف نعتمد على الشكل

الشكل رقم(08): تطور رصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2019.



من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12).

من خلال الجدول نلاحظ أنه مع بداية الألفية ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية وتحسن سعر الصرف سجلنا فوائض مالية سنة 201 و 2002 حيث سجلت فيهما الموازنة العامة فائضا بـ 55.23 مليار دج و 26.03 مليار دج على التوالي، مع الإشارة إلى أن هذه الفوائض ليست فوائض حقيقية ناتجة عن قطاعات منتجة بل عن قطاع ريعي يتأثر بالمتغيرات الدولية، وابتداءا من سنة 2003 عاود العجز ، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع النفقات العامة من جهة وانخفاض سعر البترول ابتداءا من السادسي الثاني لسنة 2008 واستمراره حتى منتصف 2009 ، كما يعود ذلك إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 ، حيث بلغ مقدار العجز سنة 2009 إلى 1150.2 مليار دج ، ويعود أيضا إلى طريقة تمويل هذا العجز، حيث لجأت الدولة إلى تمويله عن طريق صندوق ضبط الإيرادات وأيضاً الإصدار النقدي والتمويل غير البنكي.

ازداد رصيد الموازنة عجزا ليبلغ سنة 2012 قيمة 3498.2 مليار دج ، لينخفض العجز سنة 2013 حيث بلغ 2240.2 مليار دج ، ارتفع بعدها خلال السنتين 2014-2015 ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليصل 1234.74 مليار دج سنة 2017 ثم إلى 1913.51 مليار دج سنة 2018 ، ويعود هذا التدبذد إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول والتي بدورها انخفضت خلال هذه الفترة من 100.2 دولار سنة 2014 إلى 55 دولار سنة 2018 وبالتالي انخفاض الجباية البترولية من 3388.30 مليار دج سنة 2014 إلى 2776.20 مليار دج.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الجوانب النظرية والتطبيقية للموازنة العامة في الجزائر وكذا تقييم السياسة المالية والمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2020 واستخلصنا ما يلي:

- تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدواتها (الإيرادات والنفقات والموازنة العامة وسياسة الأجور والأسعار من طرف الحكومة)، فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق أدواتها وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.
- تعاني الموازنة العامة في الجزائر من عجز مستمر كان تراجع أسعار النفط العالمية أحد أهم أسبابها ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على إيرادات قطاع وحيد هو قطاع المحروقات فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية التي شهدتها فترة الدراسة وخاصة انهيار الأسعار في منتصف سنة 2014 كان لها تأثير كبير على موازنة الجزائر الأمر الذي جعل هذه الأخيرة تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة.

الفصل الثالث:

آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر

تمهيد

ان ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصددمات خارجية دورية والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حصول عجوزات كبيرة في موازنتها العامة لذا أصبحت هناك حاجة ماسة لانتهاج سياسات لمعالجة هذا العجز أو التخفيف منه والعمل على تقييم هذه السياسات وذلك من أجل الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن تم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

ومن أجل تجنب الاستدانة الخارجية وتجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية وضمان تغطية نفقات الدولة الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، اعتمدت الجزائر على عدة آليات للتمويل.

المبحث الأول: صندوق ضبط الإيرادات.

لقد قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات للحد من آثار تذبذبات أسعار النفط والذي حددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

نظرا لكون الجباية البترولية تشكل المورد الأساسي للإيرادات الإجمالية في الجزائر، دفع بالحكومة إلى استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة، حيث تم إنشاء حساب خاص لدى الخزينة العمومية تحت رقم 103.302 بعنوان " صندوق ضبط الإيرادات" بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000.02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات:

يعرف صندوق ضبط الإيرادات بأنه " صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة. أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية البرلمان".¹

لقد تم تعديل بعض الأسس والقواعد المتعلقة بصندوق ضبط الموارد، وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004، 2006، و سنة 2017 على النحو التالي:

لقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 مصدرا آخر لموارد هذا الصندوق تمثلت في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية ، أما أوجه إنفاق هذا الحساب فخصصت لتعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات الجباية البترولية يقل عن التقديرات في قانون المالية، وكذا الحد من المديونية العمومية، كما تم تعديل تسمية الصندوق وأصبح " صندوق ضبط الإيرادات" بدلا من "صندوق ضبط الموارد".

¹ عبد الله مسيود، عبد الرحمان قروي: "مستقبل الصناديق السيادية في ظلّ الأزمات النفطية- صندوق ضبط الموارد نموذجا-"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7، 2018، ص 199.

تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على النحو التالي: "تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري"، وهو حد أدنى لا يمكن للحكومة التصرف فيه.

تم إضافة بند لاستخدامات إيرادات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية بموجب قانون المالية لسنة 2017 يتعلق بإلغاء الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا يمكن التصرف فيه. إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف لهذا الصندوق.

ثانيا: مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد:

يمكن إبراز دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد في النقاط التالية:

- معاناة الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد من خلال تأثيره على معدل النمو الاقتصادي وعلى الميزان التجاري وكذا على الموازنة العامة للدولة، ومن هذا لمنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن تم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- رواج فكرة إنشاء الصناديق السيادية بين الدول النفطية، حيث تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الامارات العربية المتحدة، إيران وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية.

ثالثا: أهداف صندوق ضبط الإيرادات:

من أهمها نذكر ما يلي:

- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

- تغطية العجز الموازني ومحاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض.
- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط .
- المساعدة في بناء الثقة في سلامة أداء الاقتصاد الوطني.
- توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية (عجز الموازنة، الحسابات الخاصة...).
- قد يستهدف كذلك المساهمة في توفير التمويل للبرامج التنموية في المدى المتوسط كبديل للاستدانة الخارجية.

المطلب الثاني: مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية.

أولاً: تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2016)

بالرغم من قصر مدة إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر إلا أن هذا الصندوق بعد استحداثه أصبح يتلقى موارد مالية معتبرة استخدم جزء منها مبارئة لأداء الوظائف المحددة له والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم: (13): يوضح تطور موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2016

الوحدة (مليار دج)

السنوات	رصيد	فائض	تسبيقات	مجموع	سداد	تمويل	سداد	استخدامات	رصيد
	N-1	F.P	بنك الجزائر	الموارد	الدين العمومي	عجز الخزينة	تسبيقات بنك الجزائر		N
2000	0	453.23	-	453.23	211.10	0	0	221.10	232.13
2001	232.13	123.86	-	356	184.46	0	0	184.46	171.54
2002	171.54	26.5	-	198.04	170.06	0	0	170.06	27.96
2003	27.96	448.91	-	476.87	156	0	0	156	320.87
2004	320.87	623.49	0	944.39	222.7	0	0	222.7	721.68
2005	721.68	1368.83	0	2090.52	247.83	0	0	247.83	1842.68
2006	1842.68	1798	0	3640.68	618.11	91.53	0	709.64	2931.04
2007	2931.04	1738.84	0	4669.89	314.45	531.95	607.9	1454.36	3215.53

4280.07	1223.61	0	758.18	465.43	5503.69	0	2288.15	3215.53	2008
4316.46	364028	0	364.28	0	4680.74	0	400.67	4280.07	2009
4842.83	791.93	0	791.93	0	5634.77	0	1318.31	4316.46	2010
5381.7	1761.45	0	1761.45	0	7143.15	0	2300.32	4842.83	2011
5633.75	2283.25	0	2283.25	0	7917.01	0	2535.30	5381.7	2012
5563.51	2132.47	0	2132.47	0	7695.98	0	2062.23	5633.75	2013
4410.53	2965.67	0	2965.67	0	7376.20	0	1812.69	5563.51	2014
1790.03	2886.5	0	2886.5	0	4676.53	0	266	4410.53	2015
554.19	1333.84	0	1333.84	0	1888.03	0	98	1790.03	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، مديرية السياسات والتوقعات
<http://www.dgpp-mf.gof.dz>

حيث:

N-1: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة السابقة.

N: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة الجارية.

F.P: يشير لفائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات.

انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ أنه منذ إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة 2000 عرف رصيده تطورا هاما تراوح ما بين 27.96 مليار دج سنة 2002 و 5633.75 مليار دج سنة 2012 ففي سنة 2000 بلغ ناتج الجباية البترولية الموجه لتمويل الصندوق 453.23 مليار دج وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط وبعتماد 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي في إعداد الموازنة العامة، لكن انخفاض أسعار النفط سنتي 2001 و 2002 ساهم في انخفاض ناتج الجباية البترولية الإجمالي، ومن ثم انخفاض فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد خاصة وأن سنة 2002 عرفت مراجعة في السعر المرجعي لبرميل النفط (أصبح 22 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار).

لكن عودة أسعار النفط للارتفاع ابتداء من سنة 2003 و إلى غاية 2008 دفعت إجمالي الجباية البترولية للارتفاع ومن ثم ارتفاع فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد، حيث ارتفع بنسبة 409.71 ما بين سنتي 2003 و 2008 (بانقله من 448.91 مليار دج إلى 2288.15 مليار

دج)، وقد كان لتراجع أسعار النفط سنة 2009 من جهة وارتفاع ناتج الجباية البترولية الموجه إلى موازنة الدولة من جهة أخرى تأثيرا على ناتج الجباية الموجه إليه، حيث ارتفع هذا الأخير من 1318.31 مليار دج سنة 2010 إلى 2300.32 مليار دج سنة 2011، إلى 2535.30 سنة 2012، أي بنسبة نمو بلغت 92.31 خلال الفترة (2010-2013)، لكن سرعان ما اتجهت الحصيلة المالية للجباية البترولية في الانخفاض ابتداء من سنة 2013 و ما تسبب في تراجع ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد، حيث تراجع بنسبة 18.65 مقارنة بسنة 2012 (بانقله من 2535.30 مليار دج سنة 2012 إلى 2062.23 مليار دج سنة 2013)، واستمر في التراجع حيث بلغ سنة 2014، ما قيمته 1812.69 مليار دج وما قيمته 266 مليار دج سنة 2015 و 98.6 مليار دج سنة 2016 وهو انخفاض شديد يشير إلى أن الأمر يندر بأخطار وخيمة على التوازنات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة للدولة بالخصوص، كون هذا الصندوق كما أشرنا سابقا يعتبر آلية لضبط توازن الموازنة العامة وتخفيض الدين العمومي.

ثانيا: انتقادات موجهة لصندوق ضبط الإيرادات:

لقد تعرض صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إلى عدة انتقادات من أهمها ما يلي:¹

- إن تكامل صندوق ضبط الإيرادات مع الميزانية العامة للجزائر قد يكون ضعيفا مما يؤدي إلى فقدان الرقابة المالية الشاملة وخلق مشكلات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات واتخاذ قرارات بشأن الإنفاق الرأسمالي دون أن تأخذ بعين الاعتبار تداعياتها على الإنفاق الجاري في المستقبل.
- يمكن لبرامج الإنفاق المنفصلة على الميزانية العامة أن تخلق مشكلات بشأن كيفية تحديد أولويات الإنفاق ، بالإضافة إلى أي من هذه النفقات سيمولها الصندوق وأي منها ستكفل به الميزانية.
- قد يعقد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر إدارة الأصول والخصوم في الموازنة العامة، كما قد لا تعكس إدارة الصندوق الحافظة المالية للحكومة.
- يمكن لصندوق ضبط الإيرادات أن يعوض نظام الإدارة والشفافية والخضوع للمساءلة، إذ أن صناديق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة وغالبا ما تتسم سياستها بالسرية وذلك لطبيعتها السيادية

¹ داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2010/2000، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011، 2012، ص ص 159-160.

مما يجعل عملية المراقبة منحصرة ضمن عدد محدود من السياسيين المعنيين، وهذا يجعل هذه الصناديق عرضة لإساءة استخدامها وللتدخل السياسي فيها.

ثالثا: معوقات ترقية أداء صندوق ضبط الإيرادات:

- هناك عدة معوقات تحول دون تطوير كفاءة وفعالية الصندوق في الجزائر يمكن ذكرها فيما يلي:¹
- **محدودية مجال عمل الصندوق:** إن تحديد مجال عمل الصندوق داخليا واقتصار عمله على المستوى الخارجي على سداد المديونية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة معطلة في الصندوق.
 - **اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات النفطية:** في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة يتعرض صندوق ضبط الإيرادات لصدمات سلبية وخطيرة، أي أنه غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام.
 - **الإشراف على الصندوق:** إن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق، مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال موارده بالنظر إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في الجزائر.
 - **عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية:** بما أن صندوق ضبط الموارد هو حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية، فإن ذلك يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى أن العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة أي انعدام الرقابة على الصندوق وبالتالي التقليل من فرص خضوع الحكومة للمساءلة، لا سيما في ظل انعدام الشفافية التي تغيب بدورها المساءلة وانعدام عنصر المشاركة من قبل أصحاب المصلحة، وعدم الإلتزام بنشر تقارير دورية تفضيلية عن الصندوق.

¹ صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص ص 177-178.

المبحث الثاني: ترشيد الإنفاق الحكومي

عرفت الموازنة العامة للجزائر عجزا داما ومستمر نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة ونمو النفقات العامة من جهة أخرى ، كما قد ساهم انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 في تفاقم وتعميق هذا العجز من خلال الآثار السلبية المترتبة عليه، على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) ، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والسياسات لترشيد الإنفاق الحكومي مما ساهم في التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة.

المطلب الأول: تعريف ترشيد الإنفاق العام:

يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه " تحقيق أكبر نفع للأفراد بواسطة زيادة كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد المالية للدولة".¹

ويعرف أيضا ترشيد الإنفاق العام على أنه " توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور شامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى تكلفة".²

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد الإنفاق العام هو تحديد الحد الأمثل للإنفاق العام والاعتماد على الرشادة في عملية صرف النفقات العامة وتجنب إهدار الأموال العمومية وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: الإجراءات التقشفية المتخذة لتمويل عجز الموازنة :

أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسة مالية متوازنة تدعو إلى ضبط الإنفاق وترشيد ومحاربة التبذير والتقليل منه.

¹ عبد المجيد قدي، المخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، ص196.

² زين العابدين ناصر، " علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، دس، ص82.

• الإجراءات التقشفية المتخذة سنة 2016:

بعد انهيار أسعار النفط المورد الأساسي للدولة من الإقتصاد الجزائري بأزمة حادة دفع الحكومة إلى اعتماد سياسة التقشف للحد من تأثيرات هذه الأزمة ، حيث أدى انخفاض سعر البترول بالحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق 9% خلال سنة 2016 وسجلت الميزانية عجزا قياسيا في الميزانية نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 من جهة أخرى تراجع إيرادات الطاقة في الجزائر بنسبة 41% ومن بين الإجراءات المتخذة لترشيد الإنفاق تقليص الحكومة للمخصصات المالية السنوية للقطاعات الوزارية بـ 25% والتخفيض التدريجي للعلاوات والمنح المرتبطة بالرواتب كمنحة المسؤولية ومنحة المردودية.

كما قامت الحكومة بتقليص البعثات التكوينية إلى الخارج بمختلف القطاعات الوزارية، كما قامت بحرمان رؤساء البلديات ونوابهم وإطارات البلديات من منحة المسؤولية ولم يتم صرف علاوة المردودية لبعض أعوان وزارة الصحة وعمال وزارة التربية.

كما تم تقليص ميزانية الجامعات ومختلف المراكز التابعة لقطاع التعليم العالي إلى أقل من 25% مع منح عمال الإدارة من الاستفادة من التبرصات والتكوين بالخارج.¹

كما قامت الحكومة بتجميد عدة مشاريع تتعلق بالبنية التحتية لتخفيف الضغوط المالية مثل تجميد مشاريع الترامواي وبعض المستشفيات.

إجراءات الحكومة وصلت إلى تراجعها عن فتح مسابقة التوظيف لنحو 10 آلاف موظف في عدة قطاعات، كما قامت بتجميد صفقات ضخمة لاقتناء طائرات مروحية جديدة .

كما قامت الحكومة بتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة .

¹ عائد عميرة، محرر صحفي في نون بوسط، مقالات: موجه من التقشف في الجزائر عقب تهاوي أسعار النفط، 28 يونيو

وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.¹

كما قررت الحكومة تطبيق نموذج جديد للنمو الاقتصادي يركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على البترول مما يعتمد على تحسين الجباية العادية مع آفاق 2019 لتستطيع تغطية نفقات التسيير إلى جانب نفقات التجهيز ويهدف النموذج إلى تعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية والطاقة المتجددة والخدمات.

• الإجراءات التقشفية المتخذة سنة 2017:

اتخذت الدولة لغرض ترشيد نفقاتها سنة 2017 جملة من الإجراءات تمثلت في:

- غلق المنافذ أمام إنفاق احتياطي العملة الصعبة على الميزانية.
- انخفاض نفقات الموظفين التي تضم المناصب المالية منها عقود ما قبل التشغيل وتكاليف التكوين
- تم تعزيز المناصب المالية للقطاعات ذات الأولوية حيث تم فتح 10.236 منصب مالي وبالموازاة تم إلغاء 225 منصب تعاقد في إطار العقود محدودة المدة في الخارج.
- تم توضيح بأن ترشيد النفقات العمومية لن يمس سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ، رغم انخفاض نسبة التحويلات الاجتماعية بـ 11.4% مقارنة بسنة 2016.
- من جهة أخرى بينت أن إجراءات التحكم في النفقات العمومية للتجهيز التي انتهجتها السلطات العمومية سنة 2014 من خلال تجميد وتأجيل بعض المشاريع لن تمس المشاريع الاقتصادية التي سيتم تمويلها بـموارد بنكية ، وفي هذا الإطار جاء قرار بنك الجزائر بإعادة تنشيط تمويل البنوك التي تسمح بتوفير سيولة إضافية تقارب 350 مليار دج توضع تحت تصرف البنوك إلى جانب حوالي 320 مليار دج تم تحريرها بعد إجراء تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري البنكي من 12% إلى 8% .

¹ عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، ص5.

- ومن الإجراءات أيضا تم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17 إلى 19 بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود و سلع أخرى مثل أسعار الأجهزة الكهرومنزلية وتقليص مناصب الشغل.¹
- الإجراءات التقشفية المتخذة سنة 2018:

لم تسلم موازنة 2018 من سياسة التقشف للعام الثالث على التوالي ، حيث جاءت الموازنة بحزمة جديدة من الزيادات في الرسوم والضرائب وتقليص ميزانية التسيير ما يعني تراجع مستويات التوظيف في القطاع العمومي ، وتوقع القانون عجزا في الموازنة نحو 2107 مليار دج، تمثل نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي ، وتضمن مشروع قانون المالية زيادات تمس عدة سلع وخدمات منها فرض زيادات في الرسوم المطبقة على أسعار معظم مشتقات الوقود، وتعد هذه الزيادة الثالثة من نوعها التي تطال أسعار الوقود في ظرف ثلاث سنوات .

كما تم تواصل انهيار قيمة الدينار وما خلفه من ارتفاع في مستوى التضخم الذي تعدى 6 % كما تم تقليص ميزانية التسيير بقرابة 10% مقارنة بالسنة الماضية، كما أن مواصلة تجميد المشاريع سيزيد البطالة التي تعدت 10 لأول مرة منذ أكثر من عقدين.²

المبحث الثالث: التمويل الداخلي

إن الظروف المتعاقبة على الاقتصاد الجزائري بعد تهاوي أسعار النفط جعل أصحاب القرار في الجزائر أمام خيار انتهاج أساليب تمويلية غير تقليدية من شأنها الدفع بعجلة الاقتصاد والانتقال به من حالة الركود إلى حالة الانتعاش ، هذه السياسة المنتهجة جعلت الساسة والخبراء الاقتصاديين على المستوى المحلي يلجؤون إلى نوعين للتمويل وهما: التمويل غير التقليدي (الإصدار النقدي) والقرض السندي.

¹ الجزائر: زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء في ميزانية 2017، متوفر على الرابط

[http:// www.france24.com/ ar/2016114](http://www.france24.com/ar/2016114)

² بدون مؤلف، العربي الجديد، موازنة الجزائر 2018: المزيد من الجباة ورفع الأسعار، 10 ديسمبر 2017.

المطلب الأول: التمويل غير التقليدي

أولاً: تعريف التمويل غير التقليدي وفق التشريع الجزائري:

دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر سنة 2019، يتم الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

وهذا التعديل يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي تنص على أنه بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة ، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

بحيث تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية ، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

- توازنات خزينة الدولة.

- توازن ميزان المدفوعات.

كما تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم.¹

مما سبق يمكن استخلاص عدة تعاريف مختلفة للتمويل غير التقليدي وهي كالآتي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم عام 1439 الموافق لـ 11 أكتوبر سنة 2017، يتم الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57، ص4.

- التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة تقره الحكومة من أجل تغطية احتياجاتها المختلفة ولمدة 05 سنوات.

- التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة لسندات الخزينة العمومية من طرف البنك المركزي ولمدة خمس سنوات.

- التمويل غير التقليدي هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بهدف الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: إقرار عملية التمويل غير التقليدي في الجزائر.

لجأت الحكومة الجزائرية إلى إقرار سياسة التمويل غير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في 11 أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 المتمم للأمر 11/03، والتي تنص على أنه بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي، ولمدة 05 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات التي تصدرها هذه الأخيرة ، وهذا بعد أن كان يمولها تقليديا بفتح لها حساب جاري على المكشوف لمدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية خلال سنة تقويمية وفي حدود 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابقة، حيث تتم هذه العملية في شكل إصدار نقدي أي طبع أوراق مالية جديدة موجهة خصيصا لتمويل احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

إلا أن البنك يقوم بعملية الإصدار النقدي أو طباعة عملية إضافية وفق قانون النقد والقرض في ظل القوانين الاقتصادية السائدة وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد وفقا للفقرة "أ" من المادة 62 مرتببا بشروط التغطية من السبائك الذهبية والنقود الذهبية والعملات الأجنبية وسندات الخزينة وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن ، غير أن بنك الجزائر وفقا للتعديل الجديد عفي من هذا القيد وأصبح بإمكانه القيام بالإصدار النقدي لتغطية احتياجات الخزينة تحت غطاء آلية التمويل غير التقليدي للاقتصاد ، بغية اجتناب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

ثالثا: أسباب اعتماد الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي:

تعود الأسباب التي دفعت الحكومة الجزائرية للجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي فيما يلي:

- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و 44.28 دولار سنة 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار سنة 2017 و 45 دولار في 2016 ، هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ 2014.

- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا ، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث واحد أورو يساوي حوالي 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو إلى 220 دينار جزائري.

- التخوف من خطر الانكماش، انهيار الأسهم والسندات، إفلاس مؤسسات الائتمان الرئيسية، وعجز المؤسسات الاقتصادية عم إتمام مشاريعها وتسديد الأجرور خاصة تلك التي يرتبط نشاطها بالدولة وظهور أزمة الثقة في القطاع المالي.

- تقادي تخفيض قيمة العملة الوطنية في دورها كأداة تصحيح شبه وحيدة أمام الأزمة المالية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية ، سوف يؤثر إيجابيا على قدرتها في تغطية نفقاتها في تسيير الأجرور ، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية...الخ.

كما اعتبرت الحكومة الجزائرية على لسان الوزير الأول أحمد أويحي هذا الحل هو الأمثل لحجتين أولاهما أن الأموال المقترضة من بنك الجزائر موجهة لتمويل الاستثمار العمومي وليس لتمويل الاستهلاك ولذلك لن تكون مصدرا للتضخم، وثانيهما أن الخزينة لا تواجه إلا دينا عموميا لا يتجاوز 20% من الناتج الداخلي وبالتالي لديها هامش مديونية معقول.

رابعاً: إجراءات تنفيذ سياسة التمويل غير التقليدي 2017-2020.

بعد تعديل قانون القرض والنقد باشرت الجزائر إجراءات التمويل غير التقليدي على مدار الفترة 2017-2019 لمواجهة الأزمة المالية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية بعد رفضها مقترح الاستدانة الخارجية جملة وتفصيلاً.

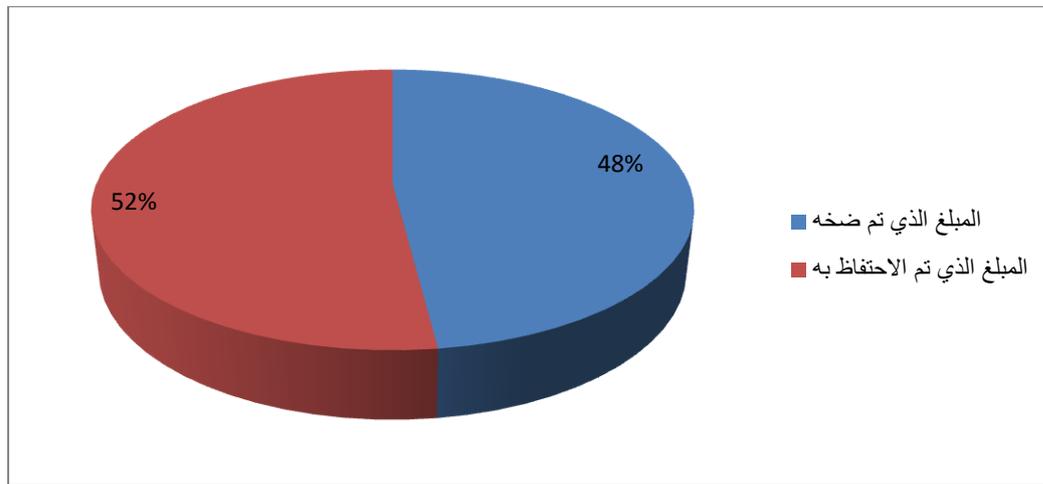
• إجراءات التنفيذ من حيث المبلغ الذي تم طبعه

حسب تصريحات بنك الجزائر¹، منذ منتصف نوفمبر 2017 ونهاية فيفري 2019 تم تعبئة مبلغ 6556.2 مليار دينار من قبل الخزينة لذا بنك الجزائر، في إطار تنفيذ تمويل غير تقليدي قسم هذا المبلغ المستحق، وفق ما يوضح الشكل في الأسفل.

- المبلغ الذي تم ضخه في الاقتصاد يمثل نسبة 48%.

- المبلغ الذي تم الاحتفاظ به يمثل نسبة 52%.

الشكل رقم (09): يمثل تقسيم المبلغ الذي تم طبعه خلال الفترة 2017-2019.



من إعداد الطالب

• إجراءات التنفيذ من حيث المبلغ الذي تم ضخه في الاقتصاد.

من حيث الاستخدام فقد:

- تم استخدام مبلغ 2.470 مليار دينار لتمويل عجز الخزنة فيما بين 2017 و2018 وجزئياً لعام 2019.

¹ La banque d'algerie, point de situation sur le financement non conventionnel, 01/04/20192019, p 6-7, accessible sur : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique.htm> consulté 05/05/2020.

- تمت المساهمة بمبلغ 1.813 مليار دينار في سداد الدين العام فيما يتعلق بالشركات الوطنية سونطراك وسونلغاز، وكذلك تمويل سداد القرض السندي لدعم النمو.

- مبلغ 500 مليار دينار خصص للصندوق الوطني للتقاعد CNR لإعادة تمويل ديونه فيما يتعلق بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS.

مبلغ 1773.2 مليار دينار خصص للصندوق الوطني للاستثمار من أجل إعادة تمويل برامج AADL وعجز CNR وهيكله المشاريع.

الجدول رقم (14): المبلغ الذي تم ضخه خلال الفترة أكتوبر 2017 وفيفري 2019.

المبلغ الذي تم طباعته	الحصص (مليار دينار)	النسبة المئوية %	التخصيص
2470	38		تم استخدام المبلغ لتمويل عجز الخزنة في عام 2017 و 2018 وجزئيا لعام 2019.
6556.2	1813	28	سداد الدين العام فيما يتعلق بالشركات الوطنية سونطراك وسونلغاز وكذلك تمويل سداد القرض السندي لدعم النمو.
500	7		خصص للصندوق الوطني للتقاعد CNR
1773.2	28		خصص للصندوق الوطني للاستثمار من أجل عمليات تمويل برامج AADL ، عجز CNR وهيكله المشاريع.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تدخل محافظ البنك المركزي أمام المجلس الشعبي الوطني لعرض حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجيهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص 18 .

• إجراءات التنفيذ من حيث المبلغ الذي تم الاحتفاظ به:

من حيث الاحتفاظ من إجمالي مبلغ 6.556.2 مليار دينار:

- يوجد رصيد بقيمة 945.1 مليار دينار في حساب الخزينة لذا بنك الجزائر، وبالتالي لم يتم ضخه في الاقتصاد.

- تم إيداع مبلغ 656.7 مليار دينار في حساب الصندوق الوطني للاستثمار لذا الخزينة تحسبا لاستخدامها وفقا للاحتياجات المؤكدة.

- إضافة إلى مبلغ 1.830 مليار دينار خضع للتعقيم من قبل بنك الجزائر، من خلال أدواتها المختلفة في المجموع من إجمالي المبلغ المعبأ حتى الآن ، أي 6556.2 مليار دينار، تم ضخ فقط مبلغ 3114.4 مليار دينار في الاقتصاد كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): المبلغ الذي لم يتم ضخه في الاقتصاد من إجمالي المبلغ الذي تم طبعه:

المبلغ الذي تم الإحتفاظ به	الحصص (مليار دج)	النسبة المئوية %	التخصيص
3431.8	945,1	28	يوجد في حساب الخزينة لذا بنك الجزائر
	657,7	19	في حساب FNI
	1830	53	يخضع للتعقيم من قبل بنك الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تدخل محافظ بنك مركزي أمام المجلس الشعبي الوطني لعرض حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2017: ص18.

المطلب الثاني: القرض السندي:

أولاً: تعريف القرض لسندي:

وفقا للقانون الجزائري أطلق مصطلح السندات الحكومية طبقا للقرار المؤرخ في 28 مارس 2016 سندات القرض بالقرض الوطني للنمو الاقتصادي الصادر عن الخزينة العمومية حسب نص المادة 1 من القرار 2016/03/28 وهو ما تعارف عليه بالقرض السندي.

يعرف القرض السندي وفق المنظور الاقتصادي بأنه عبارة عن قرض ينشأ من إصدار السندات التي توزع بين العديد من المقرضين وهي قروض مخصص للشركات الكبرى لأن الثقة في المصدر أمر أساسي.¹

القرض السندي يتمثل في إصدار شركة خاصة أو حكومية سندات للتداول بهدف الحصول على أموال لتمويل استثماراتها وتعد هذه السندات أداة دين على عاتق الشركة المصدرة لها.

¹ فريد بن عبيد، قسوري إنصاف، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص132.

ثانيا: تجربة القرض السندي في الجزائر:

أطلق رسميا وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة يوم 2016/04/12 آلية القرض السندي بنسبة فائدة 5% لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية عن طريق المديونية الداخلية خاصة وأن العجز المتوقع في الميزانية لسنة 2016 يقدر بـ 35 مليار دولار بالمقابل إن صندوق ضبط الإيرادات المكلف بتغطية ذلك العجز أشهر إفلاسه في شهر ماي 2016.

وحددت وزارة المالية جميع الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض السندي - القرض الوطني للنمو الاقتصادي - الذي انطلق في 16 أفريل ليمتد إلى 17 أكتوبر 2016 تم تحديد نسبة فائدة السندات وكيفية شرائها والتنازل عنها أو حتى رهنها في حال ما أراد المكتتب ذلك وهدفه الأساسي تمويل الاقتصاد عن طريق مشاريع البنى التحتية التي تتيح فرص الاستثمار أو المشاريع الاقتصادية الاستثمارية من خلال إنشاء المؤسسات وشروطه.¹

أ- وجود صيغتان مدة ثلاثة سنوات وخمس سنوات.

ب- مجسد بصيغ 50000 دج لكل سند.

ت- نسبة الفائدة 5% لسند ثلاث سنوات، 5.75% لسند خمس سنوات.

ث- الفوائد معفاة من الضرائب.

ج- رأس المال والفوائد السنوية تدفع بنفس تاريخ الاكتتاب السنوي.

ح- السندات قابلة للتفاوض.

كما يفتح اكتتاب سندات الخزينة لدى صناديق الاكتتاب الآتية:

الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، الوكالات البنكية وفروع بنك الجزائر، وكالات التأمين.

جاء بالجريدة الرسمية أن السندات المجسدة للقرض السندي تأتي في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب خيار المكتتب وجعلت وزارة المالية السندات قابلة للتداول الحر حيث يمكن لأي مكتتب بالقرض أن يشتري أو يتنازل عنها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين عن طريق صفقة مباشرة أو

¹ الجريدة الرسمية الصادرة 2016/5/4، العدد 27، ص 12.

بتظهير السند عن طريق وسطاء مختصين، وتستفيد مصالح المالية التابعة للوزارة المكلفة بالمالية ومصالح بريد الجزائر ومعه فوائد البنوك من عمولة توظيف اكتتاب من الخزينة قدرها 1% من مبلغ رأس المال المكتتب بصفة نهائية أي أن النسبة المذكورة تبلغ 500 دج على كل سند، كما يسمح بالتسديد المسبق للسندات المصدرة في إطار القرض السندي قبل آجال استحقاقها بطلب من حاملها وذلك بعد رأي المدير العام للخزينة كما لا يمكن طلب التسديد المسبق من ذرف حامل السند إلا بعد انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل.

إن الحكومة الجزائرية سعت من خلال القرض السندي خاصة بعد توجيهه لجميع شرائح المواطنين بتمويل المشاريع الاقتصادية بعد تراجع عائدات المحروقات ، كما سعت على كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين والمواطنين لاستعادة الأموال التي كانت ولا زالت لا تستغل في القنوات غير الرسمية لاعطائها الصفة القانونية .

ثالثا: العراقيل التي واجهت القرض السندي الجزائري.

يرى بعض المنظرين من بينهم الخبير المالي سليمان ناصر، والخبير بالصيرفة الإسلامية فارس مسدور وغيرهم فشل القرض السندي لعدة أسباب:

- أ- انعدام الثقة بين المواطنين والحكومات خاصة أنها تصرح بأن هذا القرض السندي موجه لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية، لكن دون تحديدها بدقة، أي عدم معرفة وجهة هذه القروض ومصيرها.
- ب- فتح الاكتتاب بالصيغتين الاسمي وحامله وعدم إعفائه من الضريبة إذ تصل إلى 10% للقرض الاسمي، و 50% لحامله وإذا أضفنا نسبة التضخم التي تصل إلى 4.5% بينما سعر الفائدة يقدر بـ 5 وبالتالي لن يقبل أي فرد باستثمار يعود عليه بنسبة 0.5 من الفوائد فلن تكون هناك جدوى منه.
- ت- تحديد قيمة السند بـ 50000 دج سنقضي شريحة واسعة من المواطنين العاجزين أصلا عن توفير وادخار هذا المبلغ لانتهاء القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة.
- ث- إقصاء البنوك الإسلامية والإصرار على القرض السندي الربوي المحرم.
- ج- إن جعل سندات اسمية وأخرى لحاملها تناقض وإشكالية بمعنى أن الاسمية يكتب فيها اسم صاحبها ويجب انتظار الآجال لجني الفائدة واسترجاع رأس المال بعدها يمكن للشخص بيعها ، أما لحاملها دون

- اسم فهي قابلة للتداول وتباع بسهولة فيما إذا أراد صاحبها التخلص منها واسترجاع أمواله وبالتالي ممكن أن تكون وسيلة وفرصة كبيرة لغسل الأموال والتهرب الضريبي وعمليات مشبوهة.¹
- ح- إن إصدار السندات يترتب على الشركة المصدرة جملة من الالتزامات عليها الوفاء بها في جميع الأحوال والظروف وإلا تسبب ذلك في انهيار مركزها المالي لذلك لا بد من توخي الدقة في تقدير كل الظروف والاعتبارات قبل الإقدام على إصدار السندات.
- خ- إن الإفراط في إصدار السندات قد يضعف الثقة بها، ومن ثم تضطر الشركة المصدرة إلى رفع أسعار الفائدة لتشجيع المستثمرين والاكنتاب بما ينتج عنه تحمل الشركة لأعباء إضافية غالبا ما تكون غير مخططة.
- د- كلما بالغت الشركة في إصدار سندات القرض كلما انخفضت ضماناتها مما يؤدي إلى انخفاض الإقبال عليها وبالتالي تدهور قيمتها في الأسواق المالية.
- ذ- عندما تقترض الشركة من جهة معينة كالبنوك فإنها قد تلتزم تجاهها بعد إصدار سندات جديدة وذلك بهدف عدم إضعاف الضمانات مقابل القروض التي قدمتها البنوك، لأن إصدار السندات زيادة في التزامات الشركة اتجاه الغير، مما يؤدي إلى انخفاض الضمانات مقابل هذه الالتزامات.²

المطلب الثالث: البدائل المقترحة:

هناك عدة بدائل لسياسة التمويل غير التقليدي تعطي نتائج من شأنها الدفع بعجلات التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد انتهجتها عديد الدول نذكر من هذه البدائل:

أولا: الصكوك الإسلامية:

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد البدائل الشرعية الناجحة للدول والمؤسسات الإسلامية في تمويل مشاريعها الكبيرة منه والمتوسطة وحتى الصغيرة ، وقد أثبتت التجربة العملية للصكوك الإسلامية نجاحا هائلا في بعض الدول الإسلامية على غرار كل من ماليزيا والسودان وحتى الدول غير الإسلامية مثل بريطانيا.

¹ ناصر حمدادوش، مقتبس من مقام القرض السندي بين الضرورة الاقتصادية والمحاذير الشرعية.

² عبير بوضياف، سوق الأوراق المالية في الجزائر، "شهادة الدراسات العليا المتخصصة"، قسم الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص112.

1: تعريف الصكوك الإسلامية: هي أوراق مالية متساوية القيمة محددة المدة، يتم إصدارها وفق صيغ التمويل الإسلامية، تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قام فعلا، أو سيتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المروع الاستثماري في أن تكون أعيانا أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو معنوية أو خليطا من بعضها.¹

2: تحديات إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر:

بالرغم من التشابه بين الجزائر والدول التي اعتمدت على الصكوك في تمويل الإنفاق الحكومي من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هناك تحديات ومتطلبات لإدماج الصكوك الإسلامية في السوق المالي الجزائري، أهمها:

- أ- **الإطار التشريعي والقانوني:** حيث نجد غياب إطار قانوني ينظم صناعة المالية الإسلامية بصفة عامة وصناعة الصكوك بصفة خاصة تحديا كبيرا لإدماج الصكوك في الاقتصاد بغرض تمويل الإنفاق الحكومي ، فبالنظر إلى قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض لا نجد ما ينص على التمويل الإسلامي بصفة عامة ولا على الصكوك خاصة.
- ب- **غياب الإطار المؤسسي اللازم:** إن غياب المؤسسات المالية في الجزائر ليعتبر من أهم التحديات ، إذ يجب توفر:² سوق مالي إسلامي، شركات الاستثمار الإسلامية، شركات السمسرة والخدمات المالية ، الجهات المصدرة للصكوك مباشرة ، البنوك الإسلامية.
- ت- **الهيئات الإشرافية والرقابية والشرعية:** مهمتها مرتبطة بعملية الإصدار والتداول تتولى رسم السياسة العامة للصكوك وتقييم إصداراتها ومتابعتها.

¹ رحمانى سناء، ديلمي فتيح، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 4 و5 فيفري 2019، ص03.

² شافية كتاف وآخرون، إجراءات ومتطلبات إنشاء وتفعيل السوق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 13/12 أبريل، 2016، ص7.

ث- **العوامل السياسية:** حيث تشهد الجزائر غياب إرادة سياسية لاعتماد التمويل السلامي ، إذ لا يزال هناك تجاهل للطابع الديني للمجتمع الجزائري، بالرغم من التوصيات التي قدمها الباحثون بشأن إدماج المنتجات الإسلامية في الاقتصاد لمواجهة الأزمة التي تعيشها الجزائر منذ نهاية 2014.

ج- **افتقار الاقتصاد الوطني لتجربة التمويل الإسلامي ونقص الكوادر البشرية المؤهلة:** يتطلب إصدار الصكوك الإسلامية توفر معرفة عميقة بالعلوم ذات الصلة بنشاط الصكوك في مجالات القانون والمحاسبة والمالية والفقهاء ، وهو ما يتطلب إنشاء مراكز أو أكاديميات متخصصة بالتمويل الإسلامي بشكل عام والصكوك الإسلامية بشكل خاص.

ح- **ضعف مؤشر التداول في السوق المالي الجزائري في ظل غياب الوعي الاستثماري:** إن أداء بورصة الجزائر ضعيف جدا سواء في عدد أيام التداول شهريا ، أو في عدد الشركات المدرجة ، وهو ما يتطلب القيام بحملة تسويقية للوصول إلى كافة المستفيدين الذين هم على استعداد لشراء الصكوك.

3: آفاق التمويل بالصكوك الإسلامية:

في الجزائر هناك العديد من الحلول الممكنة اقتراحها لتفعيل الإصدار والتعامل بالصكوك الإسلامية بالجزائر نورد أهمها في :

- ❖ ضرورة وضع نظام قانوني وتشريعي ضريبي ينظم عملية إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.
- ❖ إثراء النصوص لقانونية المتعلقة بتنظيم أعمال الصيرفة السلامية والصكوك الإسلامية ، وتحديث القوانين التشريعية بهدف سد الفجوات التنظيمية والتشريعية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي لاسيما قانون النقد والقرض.
- ❖ وضع نظام للرقابة الشرعية يعنى بمراقبة احترام هذه المؤسسات للضوابط الشرعية في إصدارها وتعاملها بالصكوك الإسلامية.
- ❖ إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً.
- ❖ إدراج مادة في قانون الضرائب توضح وتحدد الوعاء الضريبي المطبق على الصكوك الإسلامية مع إمكانية إعفائها من أجل تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية إصدارا وتداولاً.
- ❖ التحديد الدقيق للطبيعة القانونية للصكوك كأدوات ملكية وليس دين.

- ❖ تعديل التنظيم المتعلق بالشروط المصفية بالسماح بإدراج العوائد المتغيرة للصكوك الإسلامية مع استبعاد ضمان القيمة الاسمية للصكوك والعائد.
- ❖ تبني صياغة الصكوك الإسلامية يحتم الترويج لثقافة الاستثمار فيها كمنتج جديد بديل عن أدوات الاستثمار التقليدية.
- ❖ تشجيع القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة على إصدار الصكوك الإسلامية ، من خلال تبني سياسات ضريبية تحفيزية لهذه الشركات المصدرة.
- ❖ محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال صناعة الصكوك الإسلامية.

ثانيا: التنوع الاقتصادي:

يعتبر التنوع الاقتصادي أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، والذي يهدف إلى تنوع الهياكل الاقتصادية في ظل شروط معينة، هذه الأخيرة يجب توافرها من أجل تحقيق نجاحه.

1- تعريف التنوع الاقتصادي: يعرف التنوع الاقتصادي بمفاهيم تختلف عن بعضها البعض وفقا للمجال الذي ينظر إل هذه الظاهرة من خلاله، ففي شقه المالي يقصد بالتنوع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات ، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن والسلع الأساسية.¹

2- تحديات نموذج تنوع الاقتصاد الوطني:

هناك ثلاث تحديات تواجه نموذج تنوع الاقتصاد الوطني هي:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** يجب تحقيق نمو سنوي خارج المحروقات وارتفاع محسوس للإنتاج الداخلي الخام الفردي إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام وكذلك عصرنة القطاع الفلاحي وتنويع الصادرات. وإصلاح القطاع المالي والمصرفي.

¹ لوصيف عمار، العابد لزهري، نموذج لتنوع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشرافية-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة2، المجلد ب، العدد52، ص9.

• تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات: أي تحريك القطاعات الراكدة والتي يمكنها المساهمة في القيمة المضافة في الاقتصاد في قطاع السياحة، قطاع الزراعة بالإضافة إلى تحريك كل من قطاع الصناعة.¹

• الانتقال الطاقوي: يشترط رؤية استشرافية تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي معا لتأمين الطاقة الخام التي تتوفر عليها الجزائر خاصة طاقة الشمس وطاقة الرياح وطاقة المياه ، فالجزائر لا تتمتع بالتكنولوجيا بالقدر الكافي ولا الامكانيات المالية موازاة مع خطط الانفاق العمومي لاستغلال هذه الطاقة ضف إلى ذلك القيد الفني، فمن بين أهداف نموذج الاقتصاد الوطني الاستغلال الأمثل للموارد.

3- فرص نجاح نموذج تنويع الاقتصاد الوطني:

- إعادة النظر في نموذج النمو للتحويل من نموذج التوزيع إلى نموذج الثروة، أي من النمو المبني على تدخل الدولة إلى النمو المبني على الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، بالشكل الذي يخدم زيادة الصادرات من القيم ذات الجدوى الاقتصادية طويلة المدى والمستدامة.
- تنويع الاقتصاد بإدماج القطاعات الراكدة، ويمكن الرهان على الفلاحة والفلاحة الصناعية المناجم والبتروكيماويات، الصناعات الصغيرة والصغيرة جدا ومنها الصيدلة والميكانيك، الطاقات المتجددة مثل الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات وفي مرحلة ثانية صناعة المعرفة، الابتكار والصناعات التصديرية.
- بناء جسور بين البحث العلمي والإنتاج.
- إعادة النظر في كيفية تقييم ميزانيات القطاعات المختلفة، حيث يجب منح الأولوية للقطاعات المنتجة للثروة. وإعادة النظر في طريقة وضع السياسات، حيث يجب اعتماد مفهوم اليقظة الاستشرافية المبنية على المعلومات الاحصائية السليمة.
- إن تنويع الاقتصاد يتطلب وجود بنك مركزي مستقل يعمل على الحد من التضخم ولا يقتصر دوره على خلق المال وضخه في الاقتصاد، بل يجب على الدولة أن تمويل نفسها من الأسواق المالية والمستثمرين الأجانب والمحليين.

¹ مصيطة بشير الجزائر 2030، رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر، 2017، ص29.

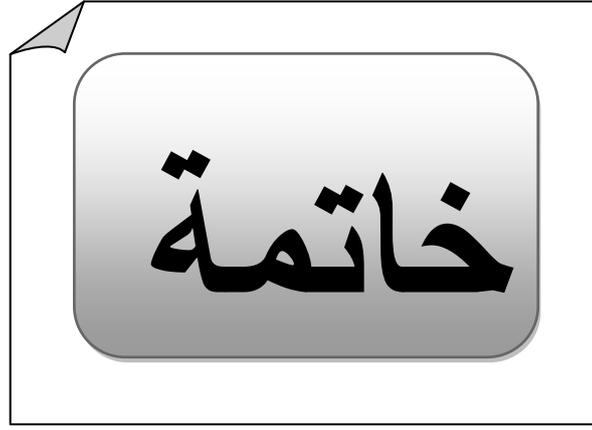
خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى الحلول التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة من خلال استخدام صندوق ضبط الإيرادات وتآكل رصيده نتيجة عملية تمويله لعجز الموازنة العامة.

ونتيجة ازدياد حدة الأزمة تبنت الجزائر سياسة تمويلية داخلية تمثلت في التمويل غير التقليدي مبررة موقفها في كون السياسة المنتهجة تم استخدامها من قبل دول متقدمة وأثبتت نجاعتها متجاهلة فارق القوة الاقتصادية ونجاعة النشاط الاقتصادي لهاته الدول مقابل وتيرة النشاط الاقتصادي في الجزائر.

ومن خلال دراستنا يتضح جليا أن سياسة التمويل غير التقليدي ماهي إلا عملية طبع النقود من الفراغ وبدون مقابل مما يعكس الآثار المترتبة اقتصاديا واجتماعيا والتي كان لها عواقب كبيرة على السياسة النقدية والمالية في الجزائر.

وفي الأخير ارتأينا أن نقترح بعض البدائل لتمويل عجز الموازنة على غرار الصكوك الإسلامية بالإضافة إلى تفعيل القطاع الفلاحي والصناعي.



عرفت مرحلة انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق تطورا كبيرا في المالية العامة، فأصبحت موازنة الدولة تتميز برصيدا سالب وذلك لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة خاصة وأن الإيرادات تعتمد بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية وهذا ما جعلها تتأثر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط، تنتهج العديد من مختلف الآليات لتمويل عجز الموازنة.

إختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: " ما هو الدور الذي لعبه صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة؟"

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من أهم آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر ، حيث سمح بامتصاص فائض الجباية البترولية وتوجيهها إلى تمويل عجز الموازنة العامة من خلال ما تم تحويله من موارد مالية ناتجة عن الفرق بين أسعار المحروقات في السوق الدولي والسعر المرجعي المقرر في قوانين المالية حيث تبين لنا من خلال الدراسات أنه كان بمثابة مصدر أساسي لتمويل هذا العجز فضلا عن دوره في تخفيض حجم المديونية الخارجية، وبالتالي نقبل هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: " هل تعتبر آلية ترشيد الإنفاق العام فعالة لتخفيض عجز الموازنة؟"

ترشيد الإنفاق العام هو حسن التصرف وهو عبارة عن أداة للتحكم في الانفاق العام، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية حيث أننا توصلنا إلى المفهوم الواسع لعملية ترشيد الانفاق العام حيث لا يعني تخفيضه وإنما يعني الاعتدال في الانفاق بين الاسراف والتبذير وبين الشخ والتقتير بحيث تستطيع الدولة من تلبية حاجيات المجتمع من خلال فاعلية دورها في تحقيق الأهداف، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: : هل سياسة التمويل غير التقليدي كانت الحل الأفضل للحالة الجزائرية؟"

سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة استثنائية لمدة خمس سنوات تقوم على فكرة الإصدار النقدي الجديد دون تغطية بهدف تمويل عجز الموازنة العامة ، تمويل الدين العام المحلي، حي ثيجب أن تكون على المدى القصير حتى تسهل متابعتها ومراقبتها لكي لا تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها فيما يلي:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة. أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.
- خصصت متاحات صندوق ضبط الإيرادات في السنوات الأولى لإنشائه للخدمة المسبقة للديون الخارجية للدولة ، وابتداءا من سنة 2006 وجه الصندوق بشكل حصري لتمويل عجز الميزانية، وانطلاقا من هذه السنة عرفت وتيرة السحوبات من الصندوق تسارعا بسبب الارتفاع المتزايد لعجز الميزانية خلال السنوات الأخيرة، ومع زيادة اعتماد الدولة على موارد الصندوق في تغطية العجز الموازي خاصة في ظل انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، الأمر الذي أدى إلى نضوب موارده مطلع سنة 2017.
- قامت الدولة كذلك بإجراءات وتدابير ترشيد الإنفاق الحكومي ابتداءا من سنة 2016 بسبب تراجع مداخيل الجباية البترولية، وذلك لتقليص الفرق بين الإيرادات العامة للدولة التي اتسمت بالتراجع والنفقات العامة للدولة التي اتسمت بالزيادة والارتفاع، كما لجأت الحكومة إلى تخفيض سعر صرف الدينار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري ، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية .
- اللجوء على استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية لا يعتبر حل، بل الحل يكون في استحداث موارد مالية حقيقية.
- سياسة التمويل غير التقليدي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات في وضع الموازنة العامة وتحديد أوجه الإنفاق الحكومي.

توصيات الدراسة:

- الوقوف عن كثب على الوضع الراهن للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والبحث في ماهية القطاعات والمشاريع التي تحظى بالمساهمة الرئيسية في الإنتاج والنمو الاقتصادي وفي طبيعة المناطق التي تستحوذ على القدر الأكبر من النمو ومن ثم التعرف على العديد

من الفرص في هذه المجالات في إطار المساعي الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي المطلوب والتنمية المستدامة والتوزيع العادل للنمو بين مختلف مناطق الوطن.

- العمل على التوجه للاستثمار في الزراعة والطاقات المتجددة بدلا من النفط لإطالة عمر النفط.
- العمل على الإصلاح الاقتصادي لتعزيز تنوع مصادر الدخل في الجزائر في ظل التعامل مع قضية تطوير القطاعات غير النفطية باعتبارها أولوية إستراتيجية لبناء اقتصاد متنوع ومستدام ذو قيمة مضافة يتكامل مع الاقتصاد العالمي ، ويوفر المزيد من الفرص عالية القيمة لكافة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

- التوجه نحو الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد المالية وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل جاد وفعال مع ضرورة العمل على محاربة التبذير والفساد.
- تفعيل دور القطاع الخاص المحلي وتحسين قدراته التنافسية للمساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي.

- الدعوة على الاعتماد الدعوة إلى الاعتماد على التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي بصفة عامة لعلاج العجز في الموازنة العامة، وذلك بسن العديد من القوانين المنظمة لذلك.

آفاق الدراسة:

لقد تناول البحث موضوع آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر ، ومن خلال الدراسة تبين أن هناك جوانب ما زالت بحاجة إلى دراسة أعمق بسبب تشعب الموضوع، ومنه فهذا الموضوع بحاجة إلى دراسات وبحوث أخرى تثري الموضوع وذلك من خلال الإشكاليات المقترحة التالية:

- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من المنظور الإسلامي.
- دور التحديث الميزاني على عجز الموازنة العامة للدولة.
- أثر الأزمات الاقتصادية على عجز الموازنة العامة للدولة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2008.
2. جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004.
3. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
4. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر، 2007 .
5. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007.
6. خبابة عبد لله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
7. خالد واصف الوزن، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثامنة، 2006
8. خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة (في الاقتصاد الإسلامي)، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
9. زين العابدين ناصر، " علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، دس.
10. طارق الحاج ، المالية العامة ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
11. عادل أحمد حشيش، " أساسيات المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، بدون ذكر بلد النشر، 2006.
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
13. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
14. فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2003.
15. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام للمالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر 2004.
16. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2009.

17. محمد طاقة .هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، 2007 .
18. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة ،ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
19. محمد عبد الفتاح ياغي، مبادئ الادارة العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
20. محمد قاسم القريوتي، مقدمة في الإدارة العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
21. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2006.
22. محمود حسين الوادي ، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، ط1، دار المسيرة، عمان، 2000.
23. المليجي، إبراهيم السيد "المحاسبة في الوحدات الحكومية" ، دار الإشعاع، الإسكندرية، ط1 2002.
24. مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان الأردن، 2000
25. يونس أحمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

المذكرات والرسائل الأكاديمية.

1. بن عزين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد استراتيجية ملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2011/2012.
2. حميد أوكيل دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2015/2016
3. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، 2000/2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، 2011، 2012.

4. زوين إيمان، "الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية- دراسة حالة الجزائر" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2010-2010.
5. سعاد سالكي: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية جامعة تلمسان، 2010/2011
6. صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2012/2013.
7. عاهد نبيل عناية، أثر عجز الموازنة العامة على نمو الاقتصاد الفلسطيني 1996.2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
8. عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995.2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2015.
9. عبير بوضياف، سوق الأوراق المالية في الجزائر، "شهادة الدراسات العليا المتخصصة"، قسم الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
10. عبير بوضياف، سوق الأوراق المالية في الجزائر، "شهادة الدراسات العليا المتخصصة"، قسم الاقتصاد جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
11. غالمي زهيرة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية . عرض تجارب دولية أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2016/2017.
12. كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014.

13. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة الجزائر. تونس أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر . بسكرة، 2013/ 2014.
14. مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2005.
15. نبيل بوفليح" دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

المقالات والمجلات:

1. حسين عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهاني، "الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة دراسة ميدانية للموازنة العراقية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون.
2. عاند عميرة، محرر صحفي في نون بوسط، مقالات: موجه من التقشف في الجزائر عقب تهاوي أسعار النفط، 28 يونيو.
3. عبد الحسين خليل الغالي، حقي أمين توماس، العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعجز الموازنة العامة مصر حالة دراسية للمدة 1990-2014، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 21، 2017.
4. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة.
5. عبد الله مسيود، عبد الرحمان قروي: "مستقبل الصناديق السيادية في ظلّ الأزمات النفطية- صندوق ضبط الموارد نموذجاً-"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 7، 2018.
6. علي توبين، عجز الموازنة العامة وآثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02 العدد 13، 2015.
7. علي سايح جبور، عزوز علي عزوز، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العادية للدولة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

8. علي قردود، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي -حالة الجزائر (2007.2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع سبتمبر 2018، تسميسيلت، الجزائر.
9. فريد بن عبيد، قسوري إنصاف، آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد4، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
10. كردودي صبرينة، تمويل عز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي(توظيف . القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة بسكرة، العدد 13 جوان 2013.
11. كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر. دراسة تحليلية (2000.2017) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 47.
12. لحسن دردوري ، عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة، العدد 13 ديسمبر 2013.
13. لعمارة جمال، " مداخل الموازنة العامة للدولة"، مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني الجزائر 2002.
14. لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الأول، سنة 2001.
15. لعمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر
16. لوصيف عمار، العابد لزهر، نموذج لتنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات- رؤية استشرافية-مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة2، المجلد ب، العدد52.
17. المهائني، محمد خالد، "الموازنة العامة للدولة في سورية: الواقع والأفاق"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، المجلد16، دمشق.

المطبوعات الأكاديمية:

1. حسين مصطفى حسين،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر، 2001 .
2. عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط1، مطابع جامعة الملك سعود 1992.

3. عبد المجيد قدي، المخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثاني.

الملتقيات:

1. رحمانى سناء، ديلمي فتيح، الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 4 و 5 فيفري 2019.

2. شافية كتاف وآخرون، إجراءات ومتطلبات إنشاء وتفعيل السوق المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية: إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 13/12 أفريل، 2016.

3. مصيطة بشير الجزائر 2030، رؤية استشرافية، الجسور، الجزائر، 2017.

4. عبد المالك بلوفاي، بوحفص حاكمي، تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2016.2000)، جامعة وهران 02.

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية الصادرة 2016/5/4، العدد 27.

2. قانون رقم 10/17 المؤرخ في 20 محرم علم 1439 الموافق ل 11 أكتوبر سنة 2017، يتم الأمر رقم 03 / 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 26 غشت سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 57

3. قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07/07/1984.

التقارير:

1. الجزائر: زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء في ميزانية 2017، متوفر على الرابط [http:// www.france24.com/ ar/2016114](http://www.france24.com/ar/2016114).

2. بدون مؤلف، العربي الجديد، موازنة الجزائر 2018: المزيد من الجباة ورفع الأسعار، 10 ديسمبر 2017

3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.

4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011.

5. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير سنوي 2015، نوفمبر 2016.

6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2017، جويلية 2018.

المراجع بالفرنسية:

1. luc saidj, Finances publiques, 3eme édition, édition Dalloz, paris, 2000.
2. William A, Mcachem, économise, college division , south- western publition, cincinati ohio, 1994.
3. Leopold von thadden, « active monetary poolicy, fiscal policy and the value of public dept : some fuether montarist arithmitic, economic research centre of the deutsche bunde sbank, discussion paper 12/03/, june, 2003.
4. La banque d'algérie, point de situation sur le finanncement non conventionnel 01/04/20192019, p 6-7, accessible sur : [https:// www.bank-of-algeria.dz/ html/ communique.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/communique.htm) consulté 05/05/2020.



الملحق رقم (01) تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات جبائية	جبائية بترولية	جبائية عادية	إيرادات غير جبائية	إيرادات عادية	إيرادات غير جبائية/ إيرادات عامة	إيرادات عادية/ إيرادات عامة	الجبائية العادية/ إجمالي الإيرادات
2000	1124,92	1069,5	720	349,5	55,42	404,92	4,93	64,00	31,07
2001	1389,74	1238,84	840,6	398,24	150,9	549,14	10,86	60,49	28,66
2002	1576,68	1399,3	916,4	482,9	177,39	660,29	11,25	58,12	30,63
2003	1525,55	1360,99	836,06	524,93	164,57	689,5	10,79	54,80	34,41
2004	1606,4	1442,61	862,2	580,41	163,79	744,2	10,20	53,67	36,13
2005	1713,99	1539,47	899	640,47	177,52	817,99	10,36	52,45	37,37
2006	1841,925	1636,88	916	720,88	205,041	925,921	11,13	49,73	39,14
2007	1949,05	1739,75	973	766,75	209,3	976,05	10,74	49,72	39,34
2008	2902,45	2680,69	1715,4	965,29	221,76	1187,05	7,64	59,10	33,26
2009	3275,36	3073,61	1927	1146,61	201,75	1348,36	6,16	85,83	35,01
2010	3074,64	2799,64	1501,7	1297,94	275	1572,94	8,94	48,84	42,21
2011	3489,81	3056,49	1529,4	1527,09	433,32	1960,41	12,42	43,82	43,76
2012	3804,03	3427,62	1519,04	1908,58	376,41	2284,99	9,90	39,93	50,17
2013	3895,32	3646,92	1615,9	2031,02	248,4	2279,42	6,38	41,48	52,14
2014	3927,75	3669,19	1577,73	2031,02	258,56	2350,02	6,58	40,17	53,25
2015	4552,54	4077,59	1722,94	2091,46	474,95	2829,6	10,43	37,85	51,14
2016	5011,58	4164,76	1682,55	2354,65	847,12	3329,33	16,90	33,57	49,53
2017	6047,89	4756,99	2126,99	2482,21	1290,9	3920,9	21,34	35,17	43,49
2018	6714,27	5809,23	2776,2	2630	905,02	3938,05	13,48	41,35	45,17
									42,12
									48,44
									9,44

متوسط المساهمة في الإيرادات العامة الإجمالية

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات.